سلسلة منشورات مكتبة دار المنهاج (٩٥)

التقرير في أسانيد التفسير

تأليف

عبد العزيز بن مرزوق الطريفي

التقرير
في
أسانيد التفسير

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ ــ ٢٠١١م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، أحمده حق حمده.

أما بعد..

فإن شرف العلم بشرف المعلوم؛ قال تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩]؛ قال ابن عباس: الحكمة تفسير القرآن؛ فإنه قد قرأه البر والفاجر.

إن معرفة معاني القرآن ومقاصده ودلائله من أشرف العلوم، وأما قراءته، فيحسنها البرُّ والفاجرُ، وما من طائفة من طوائف الضلال إلا وحُجَّتها القرآن، وذلك لبعدهم عن فهمه كما فهمه الأولون، العربُ العرباء، وأصحاب اللغة الفصحى، الذين ـ مع عُلُوِّ شأنهم ـ توقفوا في ألفاظ لم يعرفوا معناها، فلم يقولوا فيها شيئًا، وهم أهل البيان والبلاغة؛ والفصاحة والبراعة، فرجعوا فيها إلى أفصح العرب وأعذبهم كلامًا ﷺ، اختاره الله لذلك؛ إذ ولدته قريش، ونشأ في بني سعد بن بكر فأنى يأتيه اللحن؟! فكانت أقوال العرب التي يرتجلونها في سوقهم، وتجري على ألسنة صبيانهم تحفل بها الكتبُ ويحفَظُها

العلماء، ويستوثقونها بالأسانيد، كيف لا وقد قصدوا القرآن بالبيان والتوضيح؟! ومع تقادم الزمان ودخول العُجمة على اللسان، استعجم القرآن على لسان الخاصة والعامة، فكم من خطأ ظاهرٍ ورأي فاسدٍ صارت له الحظوة في تأويل القرآن! وأصبح لسلطان العُجمة أَخْذةٌ تمنع القلوب عن التدبر، وتقطع عنها دواعي التفكر.

والعناية بأسانيد التفسير وألفاظها من المهمات لطالب العلم، **قال أبو حاتم**: «ضبط الأحاديث المسندة أسهَلُ وأهونُ من ضبط أسانيد التفسير وألفاظها». وذلك لكثرة تنوع ألفاظ التفسير بالإسناد الواحد في الموضع الواحد.

والحاجة ماسة إلى معرفة تفسير الأوائل؛ لسلامة اللسان وقرب الزمان من التنزيل.

وينبغي التفريقُ بينَ رواية الراوي منهم ودرايته، وأصل هذا الكتاب محاضرةٌ بعنوان «**أسانيد التفسير**» أُلقيت في: ٢١/٢/١٤٢٧هـ في مدينة الرياض، بيّنتُ فيها مناهج النقاد في قَبولِ أسانيد التفسير أو ردِّها على طريقة الاختصار والارتجال، صححتُ فيها ورتبتُ وزدتُّ ما لا يتسعُ مقامُ الارتجالِ له، والحاجةُ ماسَّةٌ إليه، وصلى الله وسلم على النبي الأمين ومن اتَّبعه بإحسانٍ إلى أهدى سبيل.

✍ **عبد العزيز بن مرزوق الطريفي**

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، أحمدُهُ حَمْدَ الشاكرينَ، نحمدُه على عظيمِ نَعمائِه، وجميلِ بلائهِ، ونرغبُ إليه في التوفيق والعصمةِ، ونبرأُ إليه من الحَولِ والقوة، ونسأله يقينًا يملأُ الصدرَ ويعمرُ القلبَ ويستولي على النَّفس، والصلاة على خيرِ خلقهِ والمصطفى من بريَّته؛ محمدٍ سيدِ المرسلينَ، وعلى أصحابهِ وآلهِ الأخيارِ وسلم.

وبعد:

فالتفسيرُ والبيانُ رسالة خير الخلق؛ قال تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النّحل: ٤٤]، وهو خير ما يُتعلَّم ويُعلَّم، وقد أنزل الله كتابه بينًا واضحًا لأهل اللسان العربي؛ فقال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥] **والتفسير مَردُّه إلى لغة العرب، فيها بيانُه، وجِلاؤه.**

واللسان العربي يتفاوت مِن جيل إلى جيل، وما كُل من **نطق بالعربية** استطاع معرفةَ مقاصد الكتاب، ما لم يقرِن ذلك بفهم الصدرِ الأولِ وخيرِ القرون.

روى سعيدُ بنُ منصورٍ في «سننه»[(١)] **عن إبراهيمَ التيميِّ قال:** «خلا عمرُ بنُ الخطاب ذات يوم، فجعل يحدِّث نفسَهُ، فأرسل إلى

(١) (١/١٧٦).

ابن عباس، قال: كيف تختلف هذه الأمةُ وكتابها واحدٌ، ونبيها واحدٌ وقبلتها واحدة؟! قال ابن عباس: يا أميرَ المؤمنين، إنما أُنزل علينا القرآنُ فقرأناه، وعلِمنا فيم نَزَلَ، وإنه يكون بعدَنا أقوامٌ يقرؤون القرآن، ولا يعرفون فِيمَ نزل، فيكون لكلّ قومٍ فيه رأيٌ، فإذا كان لكلِّ قوم فيه رأيٌ، اختلفوا، فإذا اختلفوا، اقتتلوا، فزَبَرَه عمرُ وانتَهَرَهُ، فانصرف ابن عباس، ثم دعاه بعدُ، فعرف الذي قال، ثم قال: إيهٍ، أعِدْ عَلَيَّ».

وقد كانوا يحفلون بالمعاني، وينصرفون إليها، ويعتنون بها علمًا وعملًا، ولا يرون الإكثار من الحفظ مع عدم الفهم؛ وذلك أنّ الحفظ يزاحم الذهن في الانشغال بالمعاني، والعقولُ مجبولةٌ على عدم قَبول قول إلا مع فهم معناه على وجه صحيح، فإذا لم تفهم الوارد إليها على الوجه الصحيح، سبق إليه الفهم الخاطئ واستقر فيه، وشقَّ على الإنسان التحولُ عنه، ولو تحول عنه مرة، لوجد الذهن يرجع إلى أول فهم، ولذا قل الخلاف في الصحابة، وكثر في غيرهم.

❀ ❀ ❀

أنواع التفسير

روى ابن جرير في «تفسيره»[١] **عن ابن عباس** رضي الله عنهما: «**التفسير على أربعة أوجُه**: وجهٌ تعرفه العربُ مِن كلامِها، وتفسيرٌ لا يُعذَرُ أحدٌ بجهالتِه، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله».

فجعل ابن عباس رضي الله عنهما أنواع التفسير أربعة:

الأول وهو الأصل: ما يعرفه أصحابُ اللسانِ العربيِّ الصحيح؛ لأن القرآن بلسانهم نزل، فيُلتمس تفسير ألفاظ القرآن في الشعر العربي الجاهلي، وما بعدَه بقليل قبل تَسَلُّط العُجْمَة، ويأتي مزيد كلام على هذا النوع.

الثاني: ما لا يُعذَرُ أحدٌ بجَهلِهِ مِن أهل العربية؛ لظهوره ووضوحه عند أهل السَّليقةِ، وهذا أصلُ النوع الأول، وذاك فرعٌ منه.

الثالث: ما يعلمه العلماء العارفون بالوحي، وكلّما كان العالم بصيرًا بالسُّنة ووجوه اللغة، وأسباب النزول، وعمل الصحابة، كان بالتفسير أبصرَ، وما لا يعرفه بعد ذلك فهو المتشابه. ويتفاوت العلماء

(١) (١/ ٧٥، ط. شاكر).

في ذلك؛ فقد يكون الموضع متشابهًا عند عالِمٍ، محكمًا بينًا واضحًا عند غيره، ومَن عرف السنة والعربية وعمل السلف وقرائن الحال عند نزول الآي اضمحلَّ التشابه عنده، وغلب الإحكام.

الرابع: ما لا يعلمه إلا الله، ونصَّ بعض العلماء أن هذا النوع من التفسير يحرُم الخوض فيه، كالخوض في تكييف صفات الله.

ومِن ذلك الحروفُ المقطَّعة في مفتتح بعض السور، ولم يثبُت فيها عن رسول الله ﷺ، ولا عن الصحابة ﵃ شيء يعتمد عليه، وقد جاء في ذلك جملةٌ مِن المرويّات عن الصحابة، وجُلُّها ضعيف أو منكر.

والأصل في القرآن: الإحكام والبيان لا النسخ والتشابه، ولا يكاد يوجد في القرآن متشابه مطلق، لكن يوجد فيه شيءٌ يسيرٌ يُعد مِنَ المتشابه على جمهورِ الخلق، ويجب عليهم إحالة علمه إلى الله، وهذا النوع ليس منه شيءٌ من أحكام الدين التكليفيةِ، التي يحاسب على عدم العلم والعمل بها الخلقُ، وعلمه إنما هو علمُ فضلٍ يخص الله به أفراد العلماء من العباد.

فالتفسير وأسانيده من المهمات التي ينبغي لطالب العلم أن يعتني بها، ويتفقَّهَ فيها، ويَعرِفَ الصحيحَ منها والضعيفَ، فإن كثيرًا من طلبة العلم يجهلون هذا الفنَّ، ولا يعتنون به، والغالبُ على أحكام المتعلمين للتفسير الاعتماد على إطلاقات المحدثين في علوم الحديث وقواعده، وهذا مشكل في أسانيد الأحكام فضلًا عن أسانيد التفسير.

التفسير المرفوع قليل

مسالك العلماء في قبول أسانيد التفسير تختلف عن غيرها من مواضع الرواية، فللعلماء اعتبارات في الإعلال وإعمالِ القرائن الدقيقة مما لا يظهر نظيره في أبواب الأحكام، وقد يتشابه الإسناد من أوله إلى آخره بإسناد آخر في الرجال وصيغ السماع، فيُعَلُّ الأولُ بعلة لازمة فيه، ويصحَّح الآخر، ومن نظر في طرائق الأئمة تلك وأدام النظر فيها، أدرك أن علم الحديث والعلل علم عسير، وأدرك قدر التفاوت الذي بين الحفاظ النقاد الأوائل وبين من أخذ بظواهر هذا العلم وقواعده من المتأخرين.

والتفسير بالجملة مما يقِلُّ فيه المرفوع عن رسول الله ﷺ، **ولذلك يقول السيوطي** رحمه الله **في أوائل كتابه «الإتقان»**[1]: «والمرفوع عن رسول الله ﷺ في التفسير هو فِي غاية القلة».

وساق في أواخر كتابه «الإتقان» مما يروى عن رسول الله ﷺ من الصحيح والضعيف.

وإذا كان عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وهو من اشتهر بالإمامة في التأويل والتفسير، حتى قال فيه الإمام الشافعي ـ كما ذكر البيهقي في «مناقب الشافعي»[2]، في (بابُ ما يدل على معرفته بصحيح الحديث) ـ: «ليس شيءٌ يصحُّ عن عبد الله بن عباس في التفسير إلا شبيهُ مائةِ حديث».

---

(١) (٤/٢٠٨، ط. المصرية).

(٢) (٢/٢٣، ط. أحمد صقر) (باب ما يُستدل به على معرفة الشافعي بصحة الحديث وعلَّته).

فإذا كان هذا الحالَ فيما يُروى عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما في الموقوف، فالمرويُّ عن رسول الله ﷺ أقلّ.

والمروي عن ابن عباس من الصحيح أكثر من هذا بكثير، ولعل مراد الشافعي، ما صح ظاهرًا وليس فيه شيءٌ مما يُقدَح فيه في حال التشديد، وإلا فما يَصِحُّ باطنًا من المرويِّ عن ابن عباس أضعاف ما ذكره الشافعي.

وقد جاء عن رسول الله ﷺ مِن تفسير كلام الله ما هو صحيحٌ بأسانيدَ كالشمس، ومنها ما هو في صحيحي البخاري ومسلم وغيرهما.

ومن ذلك: تفسير الظلم بالشرك، وكذلك تفسير الحساب بسؤال الله ومناقشته للعبد يوم القيامة؛ كما جاء في حديث عائشة رضي الله عنها في الصحيح وغيره، وغير ذلك مِن التأويل.

وما جاء شيء من التفسير عن النبي ﷺ؛ فهو حُجَّة قاطعة، وهو أولى ما يُؤْخَذ ويُعمل به، وهو مقدَّم على قول كل أحدٍ؛ لأن الله ما جعل الحُجَّةَ في قول أحدٍ إلا في قول نبيه ﷺ؛ قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣ ـ ٤].

معنى قول الإمام أحمد رحمه الله: ثلاثة لا أصل لها

مِن أقل المروياتِ عن رسول الله ﷺ: المروياتُ في باب التفسير، وهي أضعفُها روايةً؛ **يقول الإمام أحمد** رحمه الله: «ثلاثةٌ ليس لهَا

إِسْنادٌ: التفسيرُ والملاحمُ والمغازي»[1].

وقد جاء في رواية عنه: «ثلاثة كتب ليس لها أصول..»:

ومرادُه بذلك: أن الضعيف فيها عند التشديد والتحوط على طريقة الأحكام أكثرُ مِنَ الصحيح، والصحيحُ عنه ﷺ مقارنة بما جاء في هذا الباب من المرفوع والموقوف قليل؛ بل لا يعدو عشراتِ المواضع فقط.

وهكذا فسره المحققون من أصحاب أحمد؛ كما حكاه الزركشيُّ في «البرهان»[2] **بقوله**: «قال المحققون من أصحابه: مُراده: أن الغالبَ أنه ليس لها أسانيدُ صِحاحٌ متصلةٌ، وإلا فقد صَحَّ من ذلك كثيرٌ؛ كتفسير الظلم بالشرك في آية الأنعام، والحسابِ اليسيرِ بالعَرْضِ، والقوةِ بالرمي، وغيره».

وكثير من المرفوع في باب التفسير في عِدَاد الضعيف، والمنكر، والموضوع؛ **ولذلك قال**: «ثلاثة ليس لها إسناد، أو لا أصل لها»؛ **يعني**: ليس لها إسناد يُعتمَدُ عليه، وإن وُجِدَ، فوجودُه كعدمه، بخلاف ما يفهمُه بعضُهم من ظاهر لفظه؛ أنها تُروى بغيرِ إسنادٍ، وهذا غير صحيح؛ فإن الإمام أحمد قد أخرج جملةً مِنَ الأحاديثِ في «مسنده»، وقال ـ في موضع آخر من «سؤالاته» وغيرها ـ: «إنها ليس لها إسنادٌ، أو: ليس لها أصل»، وهو أعلمُ الناسِ بما يروي، والأمثلة على ذلك كثيرة...

---

(١) رواه ابن عدي في «الكامل» (١/ ١١٩)، وعنه الخطيب في «الجامع» (٢/ ١٦٢).
(٢) (٢/ ١٥٦).

من ذلك: ما رواه في «مسنده»[(١)] مِن حديث ابن عمر مرفوعًا: **(مَنِ اشْتَرَى ثَوْبًا بِعَشْرَةِ دَرَاهِمَ، وَفِيهِ دِرْهَمٌ حَرَامٌ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ مَا دَامَ عَلَيْهِ)**، قال فيه في رواية أبي طالب: «هذا ليس بشيءٍ؛ ليس له إسناد»[(٢)].

ومنها: ما رواه[(٣)] عن أبي مِجْلَزٍ، عن ابن عمر أن النبي ﷺ سجد في الركعة الأولى من صلاة الظهر، فرأى أصحابُه أنه قرأ ﴿تَنزِيلُ﴾ السجدة، وقد قال أحمد: «ليس له إسناد»[(٤)].

ومنها: حديث «كُنَّا نَعُدُّ الِاجْتِمَاعَ إِلَى أَهْلِ المَيِّتِ وَصَنْعَةَ الطَّعَامِ مِنَ النِّيَاحَةِ»، رواه في «مسنده»[(٥)]، ونقل عنه أبو داود في «سؤالاته» قوله فيه: «لا أصل له»[(٦)]، وغير ذلك كثير...

وكثير منَ الأحاديث المسندة لا يفرق العلماء بين وجود إسنادها وعدمه؛ لاطراحه، وضعفه.

تساهُلُ السلفِ في التفسير

لما كان الرواة الثقات يعتنون بأمور الديانة، ومسائل الأحكام الظاهرة التي يُخَاطَبُ بها الناسُ في حياتهم، وحرصوا عليها، ونقلوها، وتحروا ثبوتها، تساهلوا مع ذلك في غيرها، ولَمَّا حُفظت

---

(١) (١٠/ ٢٤/ ٥٧٣٢، ط. الرسالة).
(٢) ذكره الخلال، نقله ابن عبد الهادي في «التنقيح» (٢/ ١٠١).
(٣) (١١/ ٥٠٥/ ٦٩٠٥).
(٤) نقله ابن رجب في «الفتح» (٤/ ٤٤٤).
(٥) أحمد (٩/ ٣٩٠/ ٥٥٥٦).
(٦) (ص٣٨٣).

الشريعة وبُدئ بتدوينها، ظهرت العناية بعلوم التفسير والسِّير والتاريخ والفتن والمغازي وغيرها، وكانت هذه العناية في عهد التابعين أظهرَ منها في عهد الصحابة وفي أتباع التابعين أظهرَ من التابعين وفي أتباع أتباع التابعين أظهرَ من أتباع التابعين وهكذا، حتى استقر تدوين العلوم.

وفي الغالب فالمبرزون في التفسير والسير والمغازي لا يصلون لمتوسطي الثقات من رواة أحاديث الأحكام، ولهذا كثُر في أسانيد التفسير الضعيفُ والواهي والمنكَرُ والموضوع، فلم يحملْه الكبار ولم يعتنوا به؛ كشعبةَ وسفيانَ ومالكٍ وابن مهدي، وغيرهم من الأئمة الحفَّاظ الكبار الأثبات، وإن كانوا قد روَوْا جملةً مِن ذلك.

والأئمة يتساهلون في التفسير، ولا يتساهلون في أدلة الأحكام:

قال عبد الرحمٰن بن مهدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا روينا في الثواب والعقاب وفضائل الأعمال، تساهلنا في الأسانيد، وتسامحنا في الرجال، وإذا روينا في الحلال والحرام والأحكام، تشدَّدنا في الأسانيد، وانتقدنا الرجال»[(١)].

وقال يحيى بنُ سعيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «تساهلوا في أخذ التفسير عن قوم لا يوثقونهم في الحديث» ثم ذكر ليثَ بن أبي سُلَيْم وجُوَيْبِرَ بنَ سعيدٍ والضَّحَّاكَ، ومحمَّدَ بنَ السائبِ، **وقال**: «هؤلاء لا يُحْمَدُ أمرُهم، ويُكتَبُ التفسيرُ عنهم»، رواه البيهقي عنه في «الدلائل»[(٢)].

(١) رواه الحاكم في «المستدرك» (١/ ٦٦٦).
(٢) (١/ ٣٥).

والكتابة عنهم في التفسير تُحتمل؛ لأنهم قدِ اعتَنَوْا بذلك، فصاروا مِن أئمة التفسير، وكذلك مِن أئمة اللغة.

ويُحدث عن هؤلاء الضعفاء، وإن كان بعضهم لا يُعْتَمدُ عليه.

سبب عدم عناية الأوائل بالتفسير

سبب عدم عناية الحفاظ الأوائل بالتفسير يرجع إلى أمور:

أولًا: الانشغال بالأحكام والمسائل الأصول وفروع الأحكام التعبُّديَّة كما تقدم بيانه.

ثانيًا: أن القرآن نزل بلسانٍ عربي مبين، يفهمه عامَّة الناس في الصدر الأول، وتفسير ألفاظه وبيانه مِن فضول العلم عند كثيرٍ منهم، بل إن فهم الأعرابي منهم لألفاظه ومقاصده يفوق فهم كثيرٍ مِن كبار المفسرين مِن المتأخِّرين، وما نزل القرآن إلا ليفهمَهُ الناسُ بلا تكلُّفٍ وبيانٍ، وهذا مقتضى التكليف بمجرد السماع وبلوغ الحُجَج للأسماع؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التّوبَة: ٦]؛ **لأن الأصل**: أن القرآن يُفهَم بمجرد سماعه عند جمهور الخَلْق، ولكن لمَّا توسَّعت بلدانُ المسلمين، وكثُرتِ الفتوحاتُ، واختلط العرب بالعجم، دخلتِ العُجْمةُ على اللسان العربيِّ، فاحتاج الناس إلى التفسير، وهذا سبب قلَّة التفسير المرفوع؛ لأنه لا حاجة إليه عندهم، فلو فسَّروا القرآن، لفسَّروه بما يرادِفه فهمًا، واستوى المفسَّر والمفسَّر به من جميع الوجوه أو أكثرِها، ولَأَصْبَحَ التفسيرُ حَشْوًا، ولَزَهِدَ الناس في النظر فيه، مع تعذُّر حصول

ذلك منهم؛ فالعرب تكره الحَشْوَ والتَّكرار وتُنَزِّهُ نفسَها عنه، والنفوس تأبى أن تفسَّر لها الواضحاتُ، ذلك مردُّ نُدرةِ آثار التفسير عندهم، بل إذا كان العربي يُنَزِّهُ نفسَه والمخاطَبَ عن سماع المترادفات في كلامهم، فذلك في كلام الله أولى؛ لأن جُلَّ كلامه واضحٌ بيِّنٌ لا يُحتاجُ معه إلى تكلُّف.

مع أن الغالب على كلامهم الإيجاز، والإفهام بأقل عبارة.

مع أنهم عربٌ يُعربون الكلام سليقةً، ولا يحتاجون إلى قواعدَ وضوابطَ نحويَّةٍ؛ بل لم يكونوا يعرفونها، **لذا يقول الشاعر**:

وَلَسْتُ بِنَحْوِيٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ ... وَلَكِنْ سَلِيقِيٌّ أَقُولُ فَأُعْرِبُ

قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «كان مالكُ بن أنسٍ يقرأ بالسَّليقية»[(١)].

لهذا امتاز لسان البصريين عن لسان الكوفيين؛ لأنهم أخذوه من منبعِه الأصليِّ، وهو لسان الأعراب الأقحاح؛ روى أبو طاهر المقرئ في «أخبار النحويين»: **يقول الرِّياشيُّ أبو الفضل البصري ـ وهو يلمز الكوفيين ـ**: «إنما أخذنا اللغةَ من حَرَشَةِ الضِّبابِ وأكَلَةِ اليرابيعِ، وهؤلاء أخذوا اللغةَ من أهلِ السوادِ أكَلَة الكواميخِ والشَّواريزِ».

ويقول أبو محمد اليزيديُّ البصريُّ:

كُنَّا نَقِيسُ النَّحْوَ فِيمَا مَضَى ... عَلَى لِسَانِ العَرَبِ الأولِ

فَجَاءَ أَقْوَامٌ يَقِيسُونَهُ ... عَلَى لُغَى أَشْيَاخِ قُطْرُبُلِ

---

(١) «تاريخ دمشق» (٢٥/ ١٩٥).

الاحتراز في تأويل القرآن

يَجبُ الاحترازُ في تأويل القرآنِ ما لا يجب في غيره؛ لأن تأويل كلام المتكلم مما يُنسب إليه مَعنًى، وإن لم يُنسَب إليه لفظًا، ولهذا جَوَّزَ جماعةٌ مِنَ المحدِّثين روايةَ الحديث بالمعنى بشروطه.

والعربُ وغيرُهم قديمًا وحديثًا يعتنون بنقل نصوص العظماء والملوك كما هِيَ؛ مِن غير زيادة أو تأويلٍ، كما أنهم يحترزون عند الحديث معهم؛ لأن التَّبعَة في ذلك أكبرُ من غيرهم، وهذا في حقِّ الله وكلامه أعظمُ وأجلُّ.

مَيلُ العربِ إلى الاختصارِ

الأَوْلَى في كلِّ معنًى أن يُبَلَّغ بأقصرِ عبارة، ولهذا كان كلام الجاهليينَ والسلفِ فيه من الاختصارِ مَعَ كمالِ البيان ما ليس في كلام المتأخرين.

وهذا كما أنه في الألفاظ، كذلك في المعاني؛ فالقرآن لا يذكُر اللهُ فيه مخاطبة كلِّ مُبْطِل بكل طريق وكل حجة، ولا ذكر كل الشُّبهات الواردة على الأذهان وجوابَها؛ فإن هذا لا حدَّ له ولا نهايةَ، بل ولا يَنضبط بضابطٍ، وإنما يذكر الحق والأدلة الموصلة إليه لذوي الفِطَرِ السليمة؛ لأن هذا هو الأصلُ في الخلق، ثم إذا صُودِف مُعَانِدٌ ومكابرٌ أو جاهل، كان جداله بحَسَبِ ما تقتضيه المصلحة.

وما يُعرف بالمشاهدة، أو ما يُسلَّم دخوله تحت لفظ عام يشمل جملة من الأفراد؛ كالكواكب مثلًا معروفة بالمشاهدة ويدخل تحتَها

ما لا يحصى من الأفراد، بيانُه حَشْوٌ، فبيان أن الشمس موجودةٌ والقمر موجود والكواكب موجودة، والإنسان يعلم هذا بالمشاهدة، هذا مما يُسْتقبَح ذكره، ويستثقلُهُ جمهورُ العقلاء، فضلًا عن البُلغاء؛ لأن هذا عندهم معلومٌ مُستقِرٌّ في عقولهم، لا يحتاجون فيه إلى خطابٍ وتفسيرِ عالمٍ من العلماء، فضلًا عن كتاب مُنَزلٍ من السماء.

الأصل في القرآن أنه واضح عند السلف لا يحتاج إلى تفسير

كثيرٌ من تفاسير المتأخرين التي يَحْفِلُ بها الخاصَّة، لو عُرِضَتْ على العرب عند نزول القرآن، لزَهِدُوا فيه، فكثيرٌ مما فيها يعدُّونه لُكْنةً وَعِيًّا لا يُحتاج إليه، ويروْنه من باب إيضاح الواضحات.

وإذا قُدر أن بعض الناس فيهم احتاج إلى بيان وتوضيح ما عُرض عليه من القرآن، كان هذا من الأعراض النادرة التي لا تعرِض لجمهورهم، ولعُدَّ هذا مِنَ العِيِّ والحَصَر، وما تزال مثل هذه الأعراض تزداد حتى غلبت في الناس، فاستثقلوا القرآن بلا تفسيرٍ لألفاظه، كما استثقَلَ الأوائل تفسيره.

والتفسير ليس مقصودًا لذاته...

وأساليب القرآن معلومةٌ لدى العرب الفصحاء غير خافيةٍ، وإن كان قد يخفى على بعضهم شيءٌ منها؛ وذلك لعزوبها عن معهوده، وعدم اعتياده عليها في لغة قومه؛ كما خَفِيَ على ابن عباس رضي الله عنهما بعضُ معاني مفرداته؛ كلفظ «فاطر»؛ فقد روى الطبريُّ في «تفسيرِهِ»[(١)]، وأبو عبيد عن مجاهد، قال: **سمعتُ ابنَ عبَّاسٍ يقول**:

(١) (١١/٢٨٣).

«كنت لا أدري ما ﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [يُوسُف: ١٠١]، حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر، فقال أحدهما لصاحبه: أنا فَطَرْتُهَا؛ يقول: أنا ابتدأتها».

ومثل ذلك أيضًا: ما أخرجه ابن جرير عن سعيد بن جُبير أنه سئل عن قوله: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾ [مريم: ١٣] **فقال:** «سألت عنها ابن عباس فلم يُجِب فيها شيئًا».

وأخرج من طريق عكرمةَ **عن ابن عباس قال:** «لا والله ما أدري ما ﴿وَحَنَانًا﴾»(١).

وهذا نادر فيهم، وإن جَهِلَه فردٌ منهم، عَلِمَه جمهورهم.

بلاغة السلف سليقةً

أساليب القرآن، لما كانت على مجاري كلام العرب في يومهم وليلتهم، لم يَخْفَ عليهم المراد بها؛ فيعلمون من قوله تعالى: ﴿ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ﴾ [الدّخان: ٤٩] أنّ هذا الخطابَ خطابُ امتهان وتهكُّم، وإن كانت ألفاظُه مما يُستعمل في المدح، عرفوا ذلك من السياق لا من اختصاص اللفظ.

ونظير هذه الآية وصفُ شُعيبٍ عليه الصلاة والسلام بالحِلم والرشد من قومه المعاندين: ﴿قَالُواْ يَٰشُعَيۡبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ أَن نَّتۡرُكَ مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوۡ أَن نَّفۡعَلَ فِيٓ أَمۡوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْۖ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ [هُود: ٨٧]، قد يتبادر إلى ذهن القارئ أن المراد بذلك: إنك حليم

(١) (١٨/١٥٧).

رشيد؛ **والصواب**: لست بحليم ولا برشيد. قاله ابن عباس وغيره.

وهذا ونظائره لم يكن منهم بجُهدٍ ولا تكلُّفٍ؛ فهي لغتُهمُ التي يتحدثون بها، ولأنها كذلك لم ينصُّوا في كلِّ موضع على المقصود منه في القرآن، ولو قيل لأعجمي يعرف معاني الألفاظ: فسر الآية، لفسَّرها على غير وجهها؛ لأن الأمر مُتعلِّق بالسياق، لا بذاتِ اللفظ.

ولما تقادم العهد، ودخلتِ العُجْمَةُ على العرب لاختلاطهم بالعَجَم، ظهر لهذه الأساليب الفنُّ المدوَّنُ بعدُ باسم (علم البلاغة) لمعرفة طرائق العرب وتفنُّنها في أساليب خطابها، فوضعوا المصطلحات والقواعدَ لتقريبِ هذا العلم، لا لإتقانهِ؛ إذ لا يتقنُه إلا من تحدث بلغتهم وحَفِظَ أشعارَهم ومنثورَهم، وهذا يَعِزُّ وجودُهُ في المتأخرين.

نشأة علم البلاغة

عُرِفَتِ البلاغةُ في عصرِ متأخِّري التابعِينَ، ثم اشتهرت بعد ذلك، وحُكي الإجماع على أن البلاغة ما نشأت إلا تحت تفسير القرآن، وقد اعتنى بها كثير مِن الأئمة؛ باستخراج البديع والإعجاز من كلام الله، وصنف مَعمَرُ بنُ المُثَنَّى كتابه فيها، وقيل: إنه قد أخذه من نافع بن الأزرق عن عبد الله بن عباس، ويَحْتَمِلُ أنه أخذه من غيره؛ وهو إمامٌ في لغة العرب، ونافع عرض ألفاظًا من غريب القرآن أشكلت عليه على عبد الله بن عباس؛ إذ جاءه بمكة يسأله عنها، واشترط على ابن عباس أن يأتيه على كل مسألةٍ وتفسيرٍ بشواهِدَ من أشعارِ العربِ، وذلك حينما خرج ونَجْدَة بنُ عويمر وآخرون من الخوارج إلى مكة، فلقوا ابن عباس، فسأله نافع عن مسائلَ من القرآن.

ومسائل ابن الأزرق أخرجها أبو بكر بن الأنباري في (الوقف والابتداء)، وهي منثورةٌ في عدة من كتب التفسير، رواها محمد بن زياد اليشكُري عن ميمون بن مهران، واليشكري هذا كذاب، وروى جملة منها الطبرانيُّ في «معجمه الكبير» عن جُويبر ـ وهو ضعيف جدًّا ـ عن الضحاك، ورويت من وجوه أخرى لا تخلو من ضعف.

نص القرآن قطعي الثبوت وتأويله في اللغة

والأئمة النقاد جوزوا الرواية في التفسير عن بعض من لا تُقبل روايته في الأحكام؛ لأن مَرَدَّ التفسير إلى اللغة، ومرد الأحكام إلى النص، والنص لا يثبت إلا بصحة الإسناد، واللغة تثبت بوجوه عدَّةٍ، ونص القرآن قطعيُّ الثبوتِ:

قال يحيى بنُ مَعِين: «اكتبوا عن أبي مَعْشَرٍ حديثَ محمد بن كعب خاصَّة»[(١)]؛ وذلك أن روايةَ أبي مَعشَرٍ عن محمد بن كعب هي في التفسير خاصة، لا يكاد يكون له حديث في غيره.

والمنكر في باب التفسير بيِّن واضحٌ أظهَرُ من غيره؛ للاشتراك في مخالفته لوجوه اللغة مَعَ أصول الشرع، أو لا يكون له نظائرُ في القرآن.

الإجماع في التفسير

ومن ثمرة ذلك ونتيجته: قلةُ حكاية الإجماع في التفسير؛ فهو من أقلِّ أبواب العلم إجماعًا، ولا يلزمُ من ذلك كثرةُ الخلافِ وغَلَبَتُه، فإن

(١) «شرح العلل» لابن رجب (٢/٢٤٦).

القرآن جاء ليُحمَلَ على وجوه تتَّفق في الأصل والمقصد، تختلف في اللفظ، فاختلاف ألفاظ المفسرين للقرآن هو من اختلاف التنوُّع، لا من اختلاف التَّضَادِّ في الغالب.

وأكثر القرآن مُجمَع على تفسيره بمعانٍ منصوصةٍ، لكن لا ينصون على الإجماع في الواضح البين.

وإذا علم أن في المسألةِ إجماعًا على تأويلِ آيةٍ، أو اتفاقًا على سبب النزول، فلا يُعتمَدُ على ما يخالفها.

وقد أكثر بعضُ الأئمةِ مِنْ حِكَايَات الإجماع؛ كابن جرير الطبري، وكذلك ابن عطية، وهو يعتمد على ابن جرير كثيرًا، والقرطبي، ويعتمد كثيرًا على ابن عطية، والواحدي له إجماعات في تفسيره، وفي بعضها نظر؛ فإنه من المتساهلين في هذا الباب.

والإجماعُ المنصوصُ عليه عندَهم في التفسيرِ دون المِائَتَينِ، ولا يزيد عليها، وأكثرها عند ابن جرير الطبريِّ يختلف النص عليها عنده، تارة بحكاية الإجماع وتارة بالاتفاق وتارة بعدم معرفة الخلاف وغير ذلك.

ومنهج ابن جرير الطبري في حكاية الإجماع، أنه لا يعتدُّ بمخالفة الواحد ولا الاثنين، مع علمه ومعرفته بخلافهم؛ لذلك روى في كثيرٍ من المواضع ما يخالِف ما يحكيه من الإجماع.

ومن أكثر الأئمةِ نقلًا للإجماع من المفسرين المتأخرين: الإمامُ القرطبيُّ، وقد اعتمد على غيره في حكاية الإجماع ـ سواء في مسائل الأحكام أو غيرها ـ كابن جرير الطبري وابن المنذر، وابن عبد البر، وابن العربي، وابن عطية؛ ممن كان معروفًا بالعناية بحكاية الإجماع،

وإن كان هو ممن لا يحكي الإجماعَ جُزافًا؛ فإنه يُمَحِّصُه في كثيرٍ من المواضع، ولا يسلَّم له في بعض المواضع؛ فإنَّ منها شيئًا لا يثبت فيه إجماعٌ، والخلافُ فيها مُعْتَبَرٌ.

تفسير الضعفاء موافق لوجوه اللغة في الغالب

بالسبر لمرويات الضعفاء في التفسير؛ نجدها ـ في الغالب ـ لا تخالف وجهًا من وجوه العربية؛ فإن خالفت وجهًا، فإنها تُحْمَل على الوجه الآخر، الذي لا يخالف نصًّا ولا حكمًا ولا أصلًا، والنبي ﷺ كلامه مبيِّن للقرآن موضِّح له، ومع ذلك فهو يجمع المعانيَ الكثيرةَ باللفظ القليل، وهو ما يُسَمَّى بجوامعِ الكلمِ؛ قال النبي ﷺ: **(إِنَّمَا بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الكَلِمِ)**[١]، رواه البخاريُّ، و**(جَوامِعُ الكَلِمِ)** ـ كما فسرها الزهريُّ وغيره كما عند البخاري في «الصحيح» **قال ـ**: «جمع الأمور الكثيرة التي كانت تكتب في الكتب قبله في الأمر الواحد والأمرين» فإذا كان هذا لكلام النبي ﷺ المبيِّن الموضِّح للقرآن؛ فهو لكلام الله جل وعلا من بابِ أَوْلَى، فكلام الله له وجوهٌ عدةٌ؛ كما **أخرج ابنُ سعدٍ من طريق عكرمةَ** عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن عليَّ بنَ أبي طالب رضي الله عنه أرسله إلى الخوارج، **فقال**: «اذْهَبْ إِلَيْهِمْ فَخَاصِمْهُمْ وَلَا تُحَاجَّهُمْ بِالقُرْآنِ؛ فَإِنَّهُ ذُو وُجُوهٍ، وَلَكِنْ خَاصِمْهُمْ بِالسُّنَّةِ»، وأخرج من وجه آخر **أن ابن عباس** رضي الله عنهما **قال له**: «يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، فَأَنَا أَعْلَمُ بِكِتَابِ اللهِ مِنْهُمْ؛ فِي بُيُوتِنَا نَزَلَ. قَالَ: صَدَقْتَ، وَلَكِنَّ القُرْآنَ حَمَّالٌ ذُو وُجُوهٍ، تَقُولُ وَيَقُولُونَ، وَلَكِنْ خَاصِمْهُمْ بِالسُّنَنِ؛ فَإِنَّهُمْ لَنْ يَجِدُوا عَنْهَا مَحِيصًا. فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَخَاصَمَهُمْ بِالسُّنَنِ، فَلَمْ تَبْقَ بِأَيْدِيهِمْ حُجَّةٌ»[٢].

---

(١) البخاري (٢٩٧٧/ ٤/ ٥٤)، ومسلم (١/ ٣٧١/ ٥٢٣).
(٢) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٣/ ٢٣).

وقد جعل بعضُ العلماء ذلك من أنواع معجزات القرآن؛ حيث إن الكلمةَ الواحدةَ قد تنصرف إلى عشرة أوجه وأكثر، ولا يوجد ذلك في كلام البشر؛ فقد يشتبه على الإنسان اختلافُ بعض الصحابة بحمْلِ بعض الألفاظ على تأويل آيةٍ ويخالفه الآخر ونحو ذلك، وهذا كلُّه يُحْمَل على باب التنوُّع، ولا يُحْمَل على المخالفة.

من هنا نعلم أن القرآن لا يوجد فيه عُرفٌ خاصٌّ، كما هو كثير في السنة، فالقرآن غائي عام، والسنة فيها العامُّ والخاصُّ، والخاصُّ أكثر، ولهذا تجد القرآن لا يكاد يتعارض ظاهره كالسنة؛ يتعارض بعض ظاهرها لدخول النسخ والتقييد والتخصيص عليها أكثر من القرآن، وكل نص منسوخ في القرآن، فأضعافه في بابه في السنة منسوخة وعكس ذلك في النصوص الناسخة صحيح.

اختلاف المفسرين

الخلاف في التفسير على نوعين: خلافُ تنوُّع و**خلافُ** تضادٍّ.

الخلاف المرويُّ عن المفسرين جُلُّه من خلاف التنوع، لا من خلاف التَّضادِّ؛ كما نصَّ عليه سفيانُ الثوريُّ، وابن قتيبة في «تأويل مشكل القرآن» والشاطبيُّ في «الموافقاتِ»، وابنُ تيميةَ في مواضع.

والخلاف في التفسير من هذا النوع قليل جدًّا في الصحابة، كثيرٌ في التابعين، وفي أتباعهم أكثرُ؛ لأنه كُلَّما قلَّ التمكُّن من لغة القرآن وفهم معنى ألفاظه المنزَّل بها، احتيج لتفسيره بالمرادف أو القريب منه، وكلَّما توسع المفسِّر في هذا، ظهر معه الخطأُ؛ لأن ترادف الألفاظ في لغة العرب من جميع الوجوه نادرٌ، وربما فُسر لفظ القرآن بما هو أوسع

أو أضيق معنًى، فيتجاوز أو يقصر في فهم الوحي، ويقع الغلط والوهم.

وخلاف التضاد عند مفسري السلف أكثر ما يقع في تفسير آيات الأحكام، وقد تجد التفسير عن الواحد من الصحابة والتابعين في الآية الواحدة بلفظين مختلفين، وعند النظر في المعنى تجد ثمة أصلًا يجمعهما، وهو المقصود من التفسيرين.

واختلاف التنوع أن يكون لفظ الآية محتمِلًا لجميع المعاني المفسِّرة، ويكون الاختلاف في العبارة مع اتفاق في المعنى.

واختلاف التنوُّع ينبغي ألا يُحكَى خلافًا بإطلاق؛ بل يقال: إن هذا من اختلاف التنوُّع والأوجه التي جاء المعنى فيها بكلام الله، ولذلك يَسْهُل على الإنسان إنْ تَبَصَّر بِهذا الأصل أن يجمع ويُوَفِّق، وألا يُضَعِّف بعضَ الأوجُهِ من النوع الواحد، أو يرجح بعضها على بعض؛ لأنها كلَّها تُحمَلُ على الحق المقصود من كلام الله.

ولما كان كثيرٌ من الاختلاف في التفسير من نوع اختلاف التنوع، تساهل العلماءُ في روايته عَن الضعفاء؛ لأن الأصل الأصيل والمقصِدَ العليَّ من النقد والتعليل خَوْفُ ورود شيءٍ من المعاني المنكرة، والتي تخالف الأصول الثابتة، ولأنَّ تفاسيرهم لا تخرج عن الوجوه المشروعة، واعتمادَهم كُلَّه على لغة العرب.

وإعمال منهج النُقَّاد في أحاديث الأحكام بقواعده وأصوله على أحاديث التفسير قصورٌ؛ إذ إن المقصود من نقد الحديث سلامته من الدخيل فيه، والقرآن ليس كذلك؛ فهو محفوظ؛ لقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحِجر: ٩].

أسباب التساهل في الرواية عن الضعفاء في التفسير

في أبواب التفسير ثمة قرائنُ عِدَّة تسامحوا لأجلها في رواية التفسير وكتابته:

* **القرينة الأولى**: أن المصنفاتِ أو المرويات عن الصحابة والتابعين إنما هي كتبٌ يروونها عن بعض، وليست محفوظاتٍ تُحْفَظ في الصدور، ولذلك قلَّت المحفوظات في مرويات التفسير، فكان ثمة نُسَخٌ تُروى، واشتهرت؛ كتفسير علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وتفسير عطيةَ العَوفِيِّ عنه، وتفسير السُّدِّيِّ عن أشياخه، وتفسير قتادةَ الذي يرويه عنه مَعمَر بنُ راشدٍ وسعيدُ بن أبي عَروبة، وتفسير الضَّحَّاك بنِ مُزاحم، وكذلك تفسيرُ مجاهدِ بن جَبْر الذي يرويه عنه القاسمُ بنُ أبي بَزَّةَ وغيرهم.

وهذه الصحف تُروى وتُحْمَلُ إن كان الراوي لها ليس متهمًا بالكذب؛ لأنه يحمل على أنه يُحدِّث من هذه الصُّحُف؛ فالأئمة يُطلقون القول بتضعيف الراوي، ويريدون بذلك ـ غالبًا ـ رواياتِه في الأحكام في الحلال والحرام، وعند العمل والاحتجاج يَفرُقُونَ؛ لأن الأحكام هي المقصودة من الجرح والتعديل، لذا روى البيهقيُّ في «الدلائلِ» **عن يحيى بن سعيد قال**: «تساهلوا في أخذ التفسير عن قوم لا يوثِّقونهم في الحديث»، ثم ذكر ليثَ بن أبي سُلَيْم وجُوَيبر بن سعيد والضَّحاك ومحمد بن السائب، **وقال**: «هؤلاء لا يُحْمَدُ أمرُهم، ويكتب التفسيرُ عنهم»[1].

(١) تقدم تخريجه (ص١٥).

وإذا كان الناسخ للتفسير ثقة، فقد يُتَساهَلُ في نَقَلَة النسخة عنه، ولو تشددنا في نَقَلَة النسخ كما نتشدد في أمر الناسخ، لم يكد يصح لنا شيء كثير من دَواوين السنة المشهورة فضلًا عن غيرها، وقد يوجد في نَقَلةِ النُّسخ ورواتها من هو ضعيفُ الحفظِ لكنه مؤتمَن الدين، والأمر فيه أيسر من صاحب الرواية المحفوظة الضعيف الحفظ، وإن كان مؤتمنَ الديانةِ.

وقد يَلْتَبِس على الناظر هذا الأمر، ويختلط عليه من وجهين:

الوجه الأول: أن الأئمة يُطلقون ألفاظَ الجَرحِ على الراوي كالتضعيف، فيُشْكِل على الناظر في كتب الرجال والجرح والتعديل والعِلَل؛ كيف تُصَحَّحُ له روايةٌ وقد ضعَّفه الأئمة؟! ومن المُشكِل أيضًا تضعيفُ إمامٍ ناقدٍ لحديثٍ في الأحكام بسبب راوٍ من رواة التفسير وينصُّ عليه.

وبيان ذلك: أن كلام العلماء على هذا الراوي بعينه كلام مُجْمَل، يفصِّله طريقةُ العلماء مَعَ أسانيد التفسير عملًا، وكذلك نصًّا في بعض الأحيان؛ لأنها من صُحفٍ ونُسَخ تُروى، فتفسير مجاهد بن جبر المشهور ـ الذي هو من أصحِّ روايات التفسير ـ لو أعمل النقاد منهجهم المتشدِّد في نقد الأحكام، لَضُعِّف جُل تفسيره؛ وذلك أنها منقطعة بكتاب يرويه القاسم بن أبي بَزَّة عن مجاهد بن جبر، سواء كان عن عبد الله بن عباس، أو من قول مجاهد بن جبر نفسه.

ومثله رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس المشهورة التي لم يسمعْها منه.

والنظر في المتن وتمييز نوعه قبل الحكم عليه من المسلمات عند أئمة الحديث، فمتون التفسير والفضائل والمغازي تختلف عن الأحكام، بل أبواب الأحكام تختلف عن بعضها؛ فمنها أصول ومنها فروع ومنها مسائل مشهورة ومنها دون ذلك، وكل باب له قدر في الاحتياط والتشديد، وكما أن معاني المتون تختلف في قدر معانيها والأخذ بها كذلك في الاحتياط لها، وقد جعل الله لكل شيء قدرًا، ولما غلب على كثير من محدثي المتأخرين إغفالُ النظرِ في المتون عند الحكم عليها؛ دخل في جملة تقصيرهم مروياتُ التفسير.

الوجه الآخر ـ مما يلتبس على الناظر ـ: أن هؤلاء الذين يروون التفسير يقع لهم من المرويات في باب الأحكام مما يشترك مع التفسير، أو تكون تلك الرواية تتضمن حكمًا شرعيًّا بنفسها.

وجواب ذلك: أنه إذا تضمَّنت حكمًا شرعيًّا في الحلال والحرام؛ فإنه يُشَدَّدُ في ذلك، وإلا فالأصل أنَّها لا تتضمَّن، وإنما طريقُها هو تفسير ذلك المعنى الواردِ في كلام الله، وفي الغالب فإن مرويات الأحكام في التفسير إذا كانت مرفوعةً، فلا تكاد تخلو كتبُ الأحكام منها وبيان حكمها، وكذلك الموقوفات والمقطوعات إذا كانت فردًا في الباب.

* **القرينة الثانية**: التي يتساهل لأجلها العلماء في مرويات المفسرين: أن المتخصِّصَ في فنٍّ من الفنون يُقدَّمُ على غيره، وإن كان من كبار الثقات أو الحفاظ الأثبات يُقدم من هو دونه عليه في الغالب، إذا كان مختصًّا بما يرويه، ولذلك اشتهر وعُرف عن كثيرٍ من الأئمة والرواة أنه قد اختصَّ بباب من الأبواب، وامتاز به، وقُدِّم على من هو أثبتُ منه بالحفظ والرواية، وأظهر في باب الديانة والصلاح؛ فَأئمةُ علمِ القراءاتِ منهم من لا تُقْبَل روايتُه في أحاديث الأحكام،

وإن كان هو من الأئمة الثقات في غير هذا الباب؛ كعاصم بن أبي النَّجود، وحفصِ بن عمر، وحفص بن سليمان.

يقول أحمد في حفص بن سليمان: «منكر الحديث».

ويقول الحافظ ابن حجر فيه: «متروك الحديث، مع إمامته في القراءات»[1].

وقد وثقه بعضهم كابن معين وابن حبان.

وكذلك نافع بن أبي نُعيم المدني، وعيسى بن مَيْناء المدني المعروف بقالون، وهو أحد الرواة عن نافع، في روايتهما لين.

والاختصاص معروف، وعناية بعض الرواة بعلمٍ دون غيره مشهورةٌ، بل قد يُعرف بعض الرواة بالرسوخ في باب مِنَ العلم ولا يعرف بآخر مطلقًا؛ كعثمانَ بن سعيدٍ المعروف بوَرْشٍ، وهو أحد الرُّواة عن نافع في القراءات، ليس بمعروف برواية الحديث مطلقًا.

وقد يختصُّ بعضُهم في باب من الأبواب، ويعتني به، ويستفرغ وُسْعَهُ فيه، فيقدَّم على غيره فيه، وإن كان أوسع علمًا وأكبر فضلًا منه؛ فمجاهد بن جبر يُقدَّمُ في التفسير على غيره من كبار التابعين، وليس هو بأعلَمهم ولا أجلِّهم في الدين؛ لكنّه مختصٌّ بالتفسير، **ولذلك يقول عن نفسه:** «القرآن قد استفرغَ علمي»[2]؛ **أي**: كلَّ علمي قد وضعتُه في القرآن؛ ولتخصُّصه قدَّمه الأئمة على غيره؛ فهذا ابن جرير الطبري قد اعتمد في التفسير على مرويات مجاهد، بل لو قيل: إن المرويات عن التابعين في تفسير ابن جرير الطبري ثلثاها عن مجاهد بن جبر، ما كان

---

(١) «التقريب» (١٧٢).

(٢) «التاريخ» لابن أبي خيثمة (١/ ٢/ ١٩٩).

ذلك بعيدًا، ولذلك حوى تفسير ابن جرير الطبري عِلْم مجاهدِ بن جبر في الجملةِ، ولا يكاد يَنِدُّ عنه إلا القليلُ؛ ولأجل هذا الاختصاص فاق غيره وقُدِّم عليه.

يقول يحيى بن سعيد: «تساهلوا بالرواية عن بعض الضعفاء» كليث بن أبي سُليم، وجُويبر، والضحاك، والكلبي **وقال**: «ولا يحمد حديثهم ويكتب عنهم التفسير»[1]؛ **أي**: لأنهم أئمة اختصوا بذلك.

وهذا عند المحدثين في سائر أبواب العلم التي يمكن الاختصاص فيها؛ كالسير والمغازي، فالمعتني بها، والمنصرف بقلبه ووقته إليها لا يُقارَنُ بغيره ممن يَشرَكُهُ في قلة العناية وخفة الضبط في الأبواب الأخرى؛ فمحمد بن إسحاق وموسى بن عقبة وزيادٌ البكائي وأضرابهم لهم اختصاص بالمغازي، وهم في الأحكام دون ذلك؛ **يقول أحمد بن حنبل** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يكتب عن محمَّدِ بنِ إسحاقَ المغازي وشبهها»[2]، **وقال ابن معين في زيادٍ البكائي**: «لا بأس به في المغازي، وأما في غيرها فلا»[3].

ومن طبَّق مناهج الأئمة النقاد في الأحكام على روايات التفسير، أخطأ في ذلك، وقد اشتهر ـ عند من لا عناية له من المتأخرين ـ تطبيقُ تلك القواعدِ الحديثيةِ التي نصَّ عليها العلماءُ فيما يسمى بعلوم الحديث ومصطلح الحديث على أسانيد التفسير، وهذا مخالف لمناهج الأئمة، وقد بلغ ببعضهم التشدد في هذا الباب، فردَّ مروياتِ كثيرٍ من المفسرين

(١) تقدم تخريجه (ص١٥).
(٢) «شرح علل الترمذي» (١/ ٥١).
(٣) «تاريخ ابن معين» رواية الدارمي (١١٤).

مطلقًا؛ كمرويات السُّدي إسماعيل بن عبد الرحمٰن، ومرويات محمد بن كعب، ومرويات ليث بن أبي سليم في روايته عن مجاهد بن جبر، وغيرها باعتبار أن الأسانيد ضعيفة، وهذا إفراط.

وينبغي أن يُعلم أن النقل والحكاية شيءٌ، والاعتماد شيء آخر، ولا يلزم من الأول الآخر.

* **القرينة الثالثة**: أن أصل الاحتجاج والاعتماد في التفسير إنما هو على لغة العرب، وإليها يجب أن يُرجع؛ قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ﴾ [إبراهيم: ٤] وقال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ﴾ [الشُّعراء: ١٩٥]، وكثيرٌ مِنَ المفسرِينَ ورواة التفسير قبل تدوينه، ومعرفة نسخه هم من العرب، **وقد نصَّ البيهقيُّ على هذا؛ فقال**: «وإنما تساهلوا في أخذ التفسير عنهم؛ لأنَّ ما فسَّروا به ألفاظَه تشهد لهم به لغاتُ العرب، وإنما عملهم في ذلك الجمعُ والتقريبُ فقط»[(١)].

تفسير العربي

ورواية العرب المطبوعين مَحَلُّ عنايةٍ ولها أثرٌ دقيقٌ في العلل خاصَّةً في الطبقات الأولى، وأقواها رواية الحجازيين؛ لسلامة لسانهم وتأخر دخول الكذب فيهم، وهم أظهر ضبطًا لألفاظ المتون في السنة، لأنهم أميون يحفظون ويضبطون، وملكة الحفظ لديهم أقوى من غيرهم، ونزول الوحيين على مجموع لسانهم أكثر من العرب الآخَرِين، ويحتج بمروياتهم الحديثية في العربية؛ كالنحو والصرف والأنساب، أكثر من

(١) «دلائل النبوة» (١/ ٣٥).

غيرهم؛ لاحتمال تغيير الألفاظ من غيرهم، والإسناد الذي يجتمع فيه الرواة العرب أقوى من غيره إذا استوَوْا في الحفظِ، **لذا قال الحاكم ـ مشيرًا إلى هذا في «معرفة علوم الحديث»**[(١)] **معلقًا على حديث يرويه أبو عقيل عن أبي حازم عن عائشة في الفضائل، قال ـ:** «رواة الحديث كلهم عربيون غير أبي حازم؛ فإنه سلمة بن دينار ودينار عبد».

وهذا مما ينبغي العناية به، واستحضاره، وقد نقل ابن عبد البر في «الاستذكار» التعقُّبَ على ابن قتيبة في حديث أَنبِجانيةِ أبي جَهم[(٢)]، حيث ذكر ابن قتيبة أن الصوابَ منبجانية بالميم، ونقل ابن عبد البر الاعتراض عليه بأن رواة الحديث عرب؛ حيث رواه البخاري عن أحمد بن يونس عن إبراهيم بن سعد عن الزهري عن عروة عن عائشة، **وقال ابن عبد البر:** «رواته عرب فصحاءُ، ومنَ الأنسابِ ما يجري على غير قياس»[(٣)].

وهذا في التفسير من باب أولى.

* **القرينة الرابعة:** أنَّ جُلَّ مروياتِ التفسيرِ هي من الموقوفات والمقطوعات، والنُّقاد يتساهلون في الموقوف والمقطوع ما لا يتساهلون في المرفوع.

ومن الرواة من يَضبطُ الموقوفاتِ لعنايته بها أكثرَ منَ المرفوعاتِ؛ كَهُشَيم وأضرابه، فإذا وجد في إسناد فوقفه، وخالفه غيرُهُ، فالغالبُ أن القول قولُهُ.

ويوجد في صحيح البخاري في كتاب التفسير منه طرقٌ لا يعتمدها في غير التفسير.

---

(١) (٢٨٠).
(٢) حديث أنبجانية ابن جهم رواه البخاري (٣٧٣/ ١/ ٨٤).
(٣) (٤/ ٣٨٩).

الموقوفات على الصحابة وحكمها

وإن كان بعض الأئمة يجعل الموقوفَ في التفسير على الصحابة في حُكم المرفوع مَعنًى، **قال الحاكم في كتابه المستدرَكِ**: «تفسير الصحابي الذي شهد الوحيَ والتنزيلَ عند الشيخين ـ البخاري ومسلم ـ حديثٌ مُسنَدٌ»[1].

وَمُراده: أنه في حُكمِهِ في الاستدلالِ بِهِ والاحتجَاج، لا أنَّه يُنْسَبُ مرفوعًا، **وذلك من وجهين**:

الأول: أن النبيَّ ﷺ مأمورٌ بالبيان، وما نَزلَ القرآن إلا لأجل ذلك؛ قال تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ [النحل: ٦٤]، وقال: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النّحل: ٤٤]. والمقطوع به أنه ﷺ بيّن ما يَحتاجُ إلى بيان، لذا كان آخِرُ ما نزل من القرآن: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى﴾ [المَائدة: ٣]، ومن تمامِ الدين تمامُ بيانه المذكور في الآية.

الثاني: أن القرآنَ تفهم معانيه بمجرد سماعه، وما نَدَّ عن الفهم يُسأل عنه، وما لم يُسْأَلْ عنه ـ موكول إلى لغتهم التي نزل بها القرآن وفهموه بها، فكان سكوتُهم مع علم النبيِّ ﷺ بفهمهم ـ شبيهٌ بالإقرار، هذا ما أراده الحاكم، والأصلُ أنهم يَسألون عما ينزل ممَّا ندَّ عن أفهامهم، فإذا أَشكل على أَحدٍ منهم سأله؛ فقد سأله عمرُ عن آية الكلالة، فذكر له آية الصَّفِّ[2].

---

(١) (٢/ ٢٨٣).

(٢) رواه مسلم (٥٦٧/ ١/ ٣٩٦).

ولـمَّا نـزل: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] سأله الصحابة عن معنى الظلم في الآية، فبين أن المراد به الشرك[(١)]، وسألته عائشة رضي الله عنها عن الحساب في قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨]، فبيَّن أن المراد به العَرْضُ[(٢)].

والموقوف على الصحابي في أسباب النزول كالمرفوع سواءً؛ لأنه حكاية حال، ولم يذكر النبيُّ ﷺ فيها للعلم به؛ لأنه مُبَلِّغُ النصِّ المنزل، وعلى هذا حَمَلَ بعضُ المحدثينَ قولَ الحاكمِ السابقَ، حيث قيد ذلك في كتابه «علوم الحديث»[(٣)].

وهذا قول غير واحدٍ من المحدثين؛ كالخطيبِ البغداديِّ وغيرِهِ.

والتفسير المرويُّ عنِ الصحابةِ في العقائدِ، وما اتفقوا على معناه في الأحكام والألفاظ شبيهٌ بالمرفوعِ، ولا يكاد يوجدُ شيءٌ منه يخالف المرفوعَ الصريحَ إلا وأحدهما ضعيف لا يحتجُّ به.

والجزم أن الحاكم يقيد ذلك بما فيه سبب نزول؛ لتقييده له بذلك في «علوم الحديث» ـ: فيه نظر؛ وذلك أن الحاكم حكم بصحة جملة من تفسير الصحابة، وأَلزَمَ بها الشيخين؛ لأنها في حكم المسنَدِ عندَهما وليست في أسباب النزول؛ كما في تفسير أبي هريرة لقوله: ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] **قال**: أولي الفقه والخير.

وقد قال في موضع في «المستدرَك»: «الصحابيُّ إذا فَسَّرَ التلاوةَ، فهو مسنَدٌ عندَ الشيخين»[(٤)]، وإنما قصد الحاكمُ عدمَ دُخولِ بعضِ أنواعِ

(١) رواه البخاري (٣٤٢٨/ ٤/ ١٦٣)، ومسلم (١٢٤/ ١/ ١١٤).
(٢) رواه البخاري (١٠٣/ ١/ ٣٢)، ومسلم (٢٨٧٦/ ٤/ ٧٩).
(٣) (ص٦٠).
(٤) (٢/ ٣٧٤).

التفسير عن الصحابة، الذي يسوغ فيه الاجتهاد في الغالب، وأن أولى ما يدخل في المسند المرفوع ما ورد في أسباب النزول.

تفسير الراوي الضعيف

ينبغي التنبه إلى أمرين:

أولًا: أن الراوِيَ إن كان ممن يُضَعَّف، أو كان واهيَ الحديث، أو منكَرًا، فإنه في باب التفسير إنْ قال بقوله، فإن هذا قولٌ له؛ فلا يقال بردِّه بوجه من الوجوه، وبعض المعتنين يَحْكُم بضعف روايةٍ من الروايات؛ لأن قائلها ضعيفٌ، فكيف تكون ضعيفةً وهي صحيحة إليه وهو قائلها؛ فالسُّدِّيُّ ضعيف الحديث، والكَلْبِيُّ واهي الحديث جدًّا، إلا أنه من أئمة التفسير، ومن المتبصِّرين بلغة العرب؛ فإذا قال قولًا، فينظر إسناده إليه فحَسْبُ، وإن كان قال عن غيره، فيفرَّق بين نقله عن غيره وبين قوله هو؛ فقوله هو يعني أنه قد فسر كلام الله تعالى على ما فَهِمَه من لغة العرب، وما يضعف به هو ما ينقله عن غيره؛ لذلك يقال: إن الضعفاء في التفسير ما يفسِّرون من قولهم هو أقوى مما ينقلونه عن غيرهم، ويدخل الضعفُ في نقلهم ولا يدخل في قولهم؛ لأنهم لا يتكلمون بجهل، بل يتكلمون بمعرفةٍ وعلمٍ، والخطأُ والغلطُ يدخلُ في حِفظِهم، ولا يدخل في معرفتهم؛ لأن معتمدَهُمُ العربية.

وفي قول يحيى القطان السابق: «هؤلاء لا يحمد حديثهم، ويكتب التفسير عنهم»[1]ـ: أن كلامهم في التفسير يُكتب ويُعتنى به ما لا يُعتنى

(١) تقدم تخريجه (ص١٥).

بمرويِّهم، فقد يكون فيما يكتب عنهم من البيان للقرآن ما يزيل اللبس عنه، ويكون المُفَسِّرُ عمدةً في فهمه، كما تُعتَمدُ مفردات اللغويين في بيان معانيه.

ومن الرواة المفسرين من هو متكلَّم فيه، لكنه حَسَنُ التفسيرِ في نفسِهِ، ويُستفادُ من تأويلِهِ تقويةُ الرواياتِ الأخرى في الباب، ومعرفة ما يجري على الوجه والمعنى الصحيح وما لا يجري، فالسُّدِّيُّ في بعضِ تفسيرهِ يجري على طريقة متقدِّمِي المرجئةِ، **ولذا يقول إبراهيمُ النَّخَعِيُّ** رَحِمَهُ اللهُ: «كان يفسر تفسيرَ القومِ»[1].

ومراده: على طريقة المرجئة الأولين، وليس الإرجاءَ الغالِيَ، وقد رأيتُ من ساق قولَ النَّخَعِيِّ هذا مساقَ المدحِ للسُّدِّي، وهذا غلط، ويفهم السياق من رواية أحمد للأثر كما في «العلل»[2]؛ فإنه رواه من حديث شَريكٍ عن مسلمٍ عن إبراهيمَ، **قال شَرِيكٌ بعدَ روايتِهِ**: «كان إبراهيمُ شديدَ القولِ في المرجئةِ».

ثانيًا: أن بعض الرواة ممن يُضَعَّفُ في الحفظ والرواية ـ: قد يقع له ما يُستنكر من المرويات، وهذا لا يُرَدُّ به تفسيرُه؛ بل يقال: إنه لو وُجِدَ شيءٌ منَ المنكَرِ ـ كبعض الحكاية عن بني إسرائيل، أو حَمْلِ بعض معاني القرآن على وجوهٍ شاذَّةٍ ـ فإن هذا لا يعني اطِّرَاحَ قول ذلك المفسِّرِ على وجهِ العُمومِ؛ بل يُقَارَن ذلك بمروياته، فإن كان من المكثرين من المرويات؛ فإنه لا يُعَدُّ ذلك شيئًا يَرُدُّ حديثَهُ؛ بل يعد ذلك

(١) رواه ابن جرير في «تفسيره» (١/ ٩٢).
(٢) (١/ ٢٠٠).

من ضبطه إن وجد له خطأٌ قليلٌ؛ فمجاهدُ بنُ جبرٍ مروياته بالآلافِ في التفسيرِ، وفي مروياته وأقواله شيء قليل شاذٌ، وفي بعضها ما لم يُوَافَق عليه من جمهور الرواة، ومع ذلك فقوله هو المعتمَدُ لكثرة تفسيره وندرة خطئه، وقد أخرج ابن جرير الطبري **عن أبي بكر الحنفي قال**: «سمعتُ سفيانَ الثوريَّ يقولُ: إذا جاءك التفسيرُ عن مجاهدٍ، فَحَسْبُكَ به»[(١)]؛ **أي**: تَمَسَّكْ به ويكفيك، **وقال خصيف وشريك وقتادة**: «أَعلَمُ مَن بَقِيَ بالتفسير مُجاهدٌ»[(٢)]؛ لذلك اعتمد العلماء على تفسيره؛ كالشافعي والبخاري وغيرُهم كثيرٌ، ولم يردَّه أحدٌ من أهل العلم، لا متقدمٌ ولا متأخرٌ، وقد أخذ عنه جَمعٌ غفيرٌ من أصحابه وبعض أقرانه: كعكرمة مولى ابن عباس، والفُضَيلِ بن عمرٍو، وعطاءِ بن أبي رباح، وعمرِو بنِ دينارٍ، ومحمدِ بن مسلم، وعمرِو بن عبدِ الله بنِ عُبيدٍ أبي إسحاق السبيعي، وأيوبِ بنِ كيسانَ السختيَاني، وفِطْرِ بن خليفة، وعبد الله بن عَوْنٍ البصريِّ، وغيرهم.

أنواع التفسيرِ المُسْنَدِ

التفسيرُ المرويُّ بالأسانيدِ ثلاثة أنواع:

النوع الأول: المرفوعُ:

إلى رسول الله ﷺ وهذا قليلٌ؛ بل **قال الإمامُ السيوطيُّ** رحمه الله **في كتابه** «الإتقان»[(٣)]: «أصل المرفوع منه في غايةِ القِلَّة».

(١) «تفسير الطبري» (١/ ٩١).

(٢) **انظر**: «فضائل الصحابة» لابن حنبل (٢/ ٩٥٩)، و«أخبار المكيين» لزهير بن حرب (٢٦٤).

(٣) تقدم تخريجه (ص١١).

وقد جُمِعَتْ هذه المروياتُ مؤخَّرًا، وقد توسَّعَ الجامعُ في هذا الباب؛ فوقع في جَمعه شيءٌ منَ الخلطِ وعدم التحرير والتدقيق، وَجُلُّ هذه المروياتِ تأتي بأسانيدَ ضعيفةٍ، وبعضُها يأتي بأسانيدَ صحيحةٍ؛ منها ما هو مشهورٌ في التفسيرِ، ومنها ما لا يعرف في التفسير.

وقد يأتي تفسيرُ بعضِ كلامِ اللهِ بالأسانيدِ المشهورةِ في الأحكام؛ كالأسود وعلقمةَ والنَّخعيِّ عن عبد الله بن مسعود، وسعيد بن جبير عن ابن عباس، ونافعٍ عن ابنِ عُمرَ، ومن التفاسير ما هو دون ذلك شهرةً.

التفاسير الموقوفة:

والنوع الثاني: الموقوف:

وينبغي مع معرفة الذين يدور عليهم التفسير من الصحابة، معرفة أصحابهم وتباين بلدانهم وتنوُّعِ اختصاصِهم؛ فقد يروى التفسير عن صحابيٍّ بسندٍ ضعيفٍ، يتقوى بإطباق أصحابه على معنى تفسيره، وهذا منَ القرائنِ المعتبرةِ في تقويةِ بعض الطُّرقِ؛ إذ يستحيلُ أن يُطبِقَ التلاميذُ على مخالفةِ تفسير الصحابيِّ الذي أخذوا عنه التفسيرَ، ومعرفة مراتب تلاميذ المفسر واختصاصِهم له أثرٌ في الترجيحِ أيضًا بين روايتينِ متعارضتينِ عن الصحابي نفسِهِ، وهذا كما أنه في تلاميذ الصحابة، كذلك في تلاميذ المفسر من التابعين.

وينبغي أن لا تُعامل مروياتُ التفسيرِ المترددةِ بينَ الوقف على صحابيٍّ وبينَ القطعِ على تابعيٍّ من أصحابه، كما تُعامَل المرويات الأخرى المترددة بين الرفع والوقف، للفرق في ذلك، فالمفسرون من التابعين كثيرًا ما يقولون بقول شيوخهم من الصحابة، ولا يرفعون إليهم إلا في النادر، لكثرة المرويِّ في التفسيرِ واستثقالِ رفعِهِ للعلم والتسليم به.

وللموقوفات على الصحابة في التفسير قرائنُ قد ترفع المعلول منها إلى الإثبات وقد تضع الثابت فيُنكر؛ ذلك أن الصحابةَ يظهر إجلال بعضهم بعضًا وعدمُ الخروج عن قول كبرائهم وخاصَّةً الخلفاءَ الراشدين؛ فعمر رضي الله عنه لا يكاد يخالفه غيره ممن يفتي في عصره خاصَّةً في أبواب القضاء والحدود والأنكحة والعِدَدِ والمواريثِ؛ كابن مسعود وأبي موسى، وكذا زيد بن ثابت وأُبي مع عليٍّ رضي الله عنهم، وإذا اتفق هؤلاء الستةُ في التفسيرِ في الأحكام والأنكحة والمواريث، فهو الحق، وإن اختلفوا، فينظر.

روى عبد الرزاق في «مصنَّفِهِ» عن مَعمَر **عن قتادة قال**: «كان قضاة أصحاب محمد ﷺ ستةً: عمرُ وعليٌّ وأُبَيُّ بنُ كعبٍ وعبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ وأبو موسى الأشعريُّ وزيدُ بنُ ثابتٍ، فكان قضاء عمر وابن مسعود والأشعري يوافق بعضهم بعضًا، وكان يأخذ بعضهم من بعض، وكان قضاء علي وأُبي وزيد بن ثابت يشبه بعضه بعضًا، وكان يأخذ بعضهم من بعض، **قال**: وكان زيد يأخذ من علي وأُبي ما بدا له»[١]، واتفاق عمرَ وابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهم لا يكاد يخرج عنه سواد الصحابة، وأهل المدينة ومكة.

وأشهرُ موقوفاتِ التفاسيرِ:

تفسيرُ عبدِ اللهِ بنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما:

وهو مَنْ دعا له النبيُّ ﷺ بقوله: **(اللَّهُمَّ عَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ)**[٢]، وهو الفيصل عند الصحابة، وأكثرُهم تفسيرًا، وقد كان يعتمد على قوله في

(١) (١١/ ٣٢٧).
(٢) رواه أحمد (٤/ ٣٢٥/ ٢٣٩٧).

بعض المسائل عمرُ بنُ الخطَّابِ ﷺ، وكان يرجع إليه كثيرٌ منَ الصحابةِ إن استشكل عليهم شيءٌ من كلام الله.

*** كثرة الرواية لا تعني تفضيل العالم على غيره:**

وابن مسعود أبصر منه، مع كونه دونَه في التفسيرِ كثرةً؛ ذلك لتقدُّم وفاته، وقلَّة المعتنينَ من أصحابه بالتفسير مقارنةً بابن عباس.

وكثرةُ الأثرِ المرويِّ عن العالِمِ لا تَعنِي تفضيله على المُقِلِّ، وقد يشتهر عالم عند الناس في باب، ولا يشتهر آخر، فَيُظَنُّ أن شهرتَه وكثرةَ المرويّ عنه يُقدِّمُه على غيره؛ **قال الشافعي** ﷺ **ـ كما أسنده عنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»**[1] ـ: «اللَّيْثُ أَفقَهُ من مالك، إلا أن أصحابه لم يقوموا به».

وبنحوه قال يحيى بن بكير: «الليث أفقه من مالك، لكن الحَظْوَةَ كانت لمالك»[2].

ومن ذلك قول الشعبي لإبراهيمَ النخعيِّ: «إني أفقه منك حيًّا، وأنت أفقه مِني ميتًا، وذاك أن لك أصحابًا يلزمونك، فيُحْيُون علمك».

وينبغي أن يُعْلَم أن العلماء يتفاضلون بالنظر إلى معاني قولهم وحقائقه، لا بالكثرة ولا بالشهرة، فقد يُوفَّق الإنسان إلى أحد أصحابه لينقل قوله ويُشهرَهُ، وقد لا يوفَّق العالم إلى أحد ينشر قوله، وثمة اعتبارات لهذا الأمر، منها ما يكون ظاهرًا، ومنها ما يكون باطنًا، وقد يتعلق بقرائن الحال، وأمور الزمان، وما يحيط بالإنسان في وقته.

---

(١) (٥٠/٣٥٨).

(٢) المصدر السابق.

قال ابن مسعود رضي الله عنه ـ عن نفسه كما رواه البخاري ومسلم من حديث الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عبد الله، قال ـ: «والذي لا إله غيره، ما من كتاب الله سورةٌ إلا أنا أعلم حيث نزلت، وما من آية إلا أنا أعلم فيما أنزلت، ولو أعلم أحدًا هو أعلمُ بكتاب الله مني تبلغُه الإبل، لركِبْتُ إليه»[١].

وقال مجاهد بن جبر عنه ـ وهو قد عرض القرآن على ابن عباس ثلاثًا وقيل: ثلاثين مرة ـ كما روى الترمذيُّ بسندٍ صحيحٍ عن سفيان بن عيينة، عن الأعمش، قال: **قال مجاهد:** «لَوْ كُنْتُ قَرَأْتُ قِرَاءَةَ ابن مسعود، لَمْ أَحْتَجْ إِلَى أَنْ أَسْأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَن كَثِيرٍ مِنَ القُرْآنِ مِمَّا سَأَلْتُ»[٢].

ولتأخُّر وفاة ابن عباس رضي الله عنهما، ولحاجة الناس إليه؛ انتشر قوله وكثُر تلاميذُهُ، والمرويُّ عنِ ابنِ عباسٍ كثيرٌ، يقرب من ستة آلاف أثر، ولكثرة المروي عنه، وقع الغلط في نسبة بعض أقواله، وضبط بعض ألفاظه؛ **ولذا قال ابن تيمية** رحمه الله: «مَا أَكْثَرَ مَا يُحَرَّفُ قَولُ ابنِ عبَّاسٍ وَيُغْلَطُ عَلَيْهِ».

وإذا كثر قولُ العالِم وكثر أصحابه والواردون عليه، كثر الغلط عليه، لتبايُنِ الآخِذِينَ فهمًا ومشربًا، والمفسِّرُ إذا قال قولَينِ وهجر أصحابه أحدَهما، فهذا أَمارةٌ على أنه غَلَطٌ، أو قضيةُ عَينٍ.

❊ تفسير ابن عباس وعنايته بلغة العرب وأشعارهم:

أكثر تفسيره احتجاج بلغة العرب، وأقوال الفصحاء من الشعراء وغيرهم، بخلاف ابن مسعود؛ فهو يعتني بالقراءاتِ وأسبابِ النزولِ.

---

(١) البخاري (٥٠٠٠/ ٦/ ١٨٦)، ومسلم (٢٤٦٣/ ٤/ ١١٥).
(٢) (٢٩٥٢/ ٥/ ٢٠٠).

وجُلُّ تفسيرِ ابن عباس صحيحٌ، وأما ما نقله البيهقيُّ ومحمد بن أحمد بن شاكر القطَّان في «مناقب الشافعي»[١] من طريق ابن عبد الحكم، قال: **سمعت الشافعيَّ يقولُ**: «لم يثبت عن ابن عباس في التفسير إلا شبيهٌ بمائةِ حديثٍ»[٢]، فيظهر أنه قصد ما قَصَده أحمد **بقوله المتقدم**: «ثلاثة ليس لها إسناد: التفسير، والملاحم، والمغازِي»؛ **أي**: لا يكاد يوجد فيها ما يسلم من علةٍ، ولعله قصد المرفوعَ من حديثِهِ.

* أَصَحُّ المَروياتِ عن عبدِ اللهِ بنِ عباسٍ:

• رواية مجاهد بن جبر عن ابن عباس:

وهي المُقَدَّمَة عند عامة العلماء، إلا ابنَ المَدِينيِّ؛ فَإِنَّه يُقَدِّم رواية سعيد بن جبير على رواية مجاهد بن جبر، بل يقدمها على روايات سائر أصحاب عبد الله بن عباس، والأظهَرُ أن روايةَ مجاهدِ بن جبرٍ هي أصحُّ الرواياتِ عن عبد الله بن عباس، والمُقدَّمَة على غيرها عند التعارض في الأغلب، إلا في الأحكام؛ فسعيد بن جبير لا يقدم عليه أحد فيها، ولعل هذا ما قصده ابن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ.

ومجاهد بن جبر قد عرض التفسير على عبد الله بن عباس عرضًا واسعًا، وكرَّره عليه مرارًا؛ **قال مجاهد**: «عَرَضتُّ التفسيرَ على عبدِ اللهِ بنِ عباسٍ ثلاث مرات أُوقِفُهُ عندَ كل آية»[٣]؛ ولذلك قد استفرغ علمَهُ تفسيرُ القرآنِ، وكان علمُه جُلُّه فيه.

---

(١) تقدّم (ص١١).

(٢) «الإتقان» للسيوطي (٤/ ٢٣٩)، و«طبقات الشافعية» (١/ ١٩٣)، و«تهذيب الأسماء» للنووي (١/ ٢٥٨).

(٣) رواه ابن سعد في «الطبقات» (٥/ ٤٦٦)، والدارمي (١١٦٠/ ١/ ٧٢٥)، وابن أبي شيبة (٣٠٢٨٧/ ٦/ ١٥٤).

وقد غلب على حال أصحاب عبد الله بن عباس العنايةُ بشيءٍ من أبوابِ التفسيرِ على غيرِهِ؛ فقد اعتنى مجاهدُ بنُ جبرٍ بالمفردات وغريب القرآن وأشعارِ العربِ، وغيره من أصحاب عبد الله بن عباس قد اعتنَوْا ببعضِ الأبواب؛ كَعِكْرِمَةَ مولى عبد الله بن عباس؛ الذي اعتنى بأسباب النزول، واعتنى سعيد بن جبير بالأحكام والغيبيات، وأكثَرَ من الرواية في الإسرائيليات وغيره مما يأتي الكلام عليه.

قلة رواية مجاهد عن ابن عباس:

ثمةَ أمرٌ ينبغي أن يتنبه له: أنَّ مجاهد بن جبر، وإن كان مُختصًّا بعبد الله بن عباس؛ وقد عرض عليه التفسيرَ مرارًا، إلا أن كثيرًا من تفسيره لا ينقله عن ابن عباس، بل هو أقل أصحابه روايةً عنه، يفسر القرآن ولا يعزُوهُ؛ ومع وَفْرةِ تفسيرِ ابن عباس، إلا أن ما يرويه عنه مجاهدٌ لا يزيد على المائتينِ، والعلة في ذلك ـ فيما يظهر ـ أن التفسيرَ علم تحصَّل لديه وفَهِمَه على وجهه، فكان من الاحتياط والورع ألا ينسُبَه بلفظه إليه، فربما غايَرَ في اللفظ، ولذلك حينما يعرض الإنسان شيئًا من الألفاظ والمعاني على عالمٍ أكثر من مرة، ويُكثر من الأخذ عن عالم من العلماء يخلط قوله بعضه ببعض، وإن كانت المعاني حقيقةً على وجهها، لكن في نسبة اللفظ شيءٌ.

* الغلطُ على ابنِ عبَّاسٍ:

لكثرة تفسير ابن عباس رضي الله عنهما **قال ابن تيمية** رحمه الله: «ما أكثَرَ ما يقعُ التحريفُ والغلطُ على عبدِ اللهِ بنِ عبَّاسٍ»؛ **أي**: فيما يُروى عنه منَ التفسيرِ، وهذا ما حمل مجاهدَ بنَ جبرٍ أن يُقِلَّ الروايةَ عن عبد الله بن عباس، وإن كان علمه جُلُّهُ بل كُلُّهُ في التفسيرِ عن عبد الله بن عباس، وقد رُوي عن مجاهدِ بنِ جبرٍ في التفسيرِ آلافُ الروايَات، إلا

أنه ما روى عن ابن عباس إلا أقلَّ من عُشْرِها، وهذا قليلٌ جدًّا، وذلك لكثرة عرضه عليه؛ فربما في العَرْضَةِ الأُولى غايَرَ في اللفظِ واتفق في المعنى، وفي العرضة الثانية غاير في اللفظ واتفق في المعنى؛ فلم ينسُبِ القولَ إليه لتَحَقُّقِ اللفظِ والمعنَى في نفسِهِ أكثرَ من تحقُّقِ اللفظِ والمعنى عند عبد الله بن عباس؛ فنُسِبَ إليه ما تيقن منه، ولم ينسب إليه ما لم يتيقن، وهذا من باب الاحتياط.

ثم إن ما أخذه عن ابن عباس أصله لغةُ العربِ، وما أخذه عنه كثيرٌ، فنسبة كلِّ قول إلى ابن عباس ثقيل على السامع والمتكلم.

ومجاهد بن جبر إمام التفسير من التابعين على الإطلاق، لا يكافئه في هذا أحدٌ، ولا يقاربه، وإن كان من أصحاب عبد الله بن عباس مَن هو أكثرُ منه؛ كسعيد بن جبير؛ فهو أكثر منه رواية عن عبد الله بن عباس، لكن في الحقيقة من جهة أخذ الأقوال، فمجاهد بن جبر أكثر التابعين على الإطلاق أخذًا عنه في التفسير، وروايته أصحُّ المروياتِ، لا ريب في ذلك.

وقد استفرغَ علمه القرآن، كما قاله عن نفسه، ولذا يعتمد تفسيرَهُ الأئمةُ؛ كالشافعيِّ وأحمدَ والبخاريِّ وغيرِهم.

تفسير مجاهد كتابٌ صحيحٌ غيرُ مسموعٍ:

تفسير مجاهد بن جبر كتابٌ يرويه عنه القاسمُ بن أبي بَزَّةَ، وكل من يروي التفسيرَ عن مجاهدٍ هو من طريقه وكتابه؛ **كما قال ابن حبان**[1]: «لم يسمعِ التفسيرَ من مجاهدٍ أحدٌ غيرُ القاسمِ بن أبي بَزَّةَ،

(١) «الثقات» (٧/ ٣٣١).

وأخذ الحكم وليث بن أبي سُليم وابن أبي نَجيح وابن جريج وابن عيينة من كتابه، ولم يسمعوا من مجاهد».

والأئمة متفقون على أن تفسيرَ مجاهدٍ كُلَّهُ عنِ القاسمِ، وهو الواسطةُ التي يسقطها عامة من يروي التفسير عنه؛ كما نصَّ عليه يحيى بنُ سعيدٍ القطانُ فيما نقله البخاري في «التاريخ»[(١)]، وقاله ابن عيينة، وهو من أبصر الناس بأسانيد المكيين، كما نقله ابن الجنيد في «سؤالاته لابن معين»[(٢)] والفَسَوِيُّ في «التاريخ»[(٣)]، والقاسم ثقة معروف.

ومجاهد قليل التحديث بالتفسير سماعًا، وإنما كان التفسير يمليه ويكتب عنده، روى أحمدُ ـ كما في «العلل» ـ عن وكيع، عن فضيل، **عن عبيد المكتبِ قال:** «رأيتُهُم يكتبون التفسيرَ عندَ مجاهدٍ»[(٤)]، وذكر ذلك عنه غير واحد؛ أنه كان يُمِلي إملاءً؛ كما قاله سفيان بن عيينة وغيره[(٥)].

الروايات عن مجاهد وأَصَحُّها:

جاء التفسيرُ عن مجاهدٍ من وجوه عِدَّةٍ، أَصحُّها ما يرويه ابن أبي نَجيح عنه، وإن لم يسمعه من مجاهدٍ؛ كما قاله سفيان ويحيى القطان وابن حبان؛ فهو كتابٌ صحيحٌ، نصَّ على صحةِ تفسيرِهِ الثوريُّ؛ كما حكاه عنه وكيع، وصححه ابن المديني أيضًا.

---

(١) (٥/٢٣٣). (٢) (٢٩٢).

(٣) (٢/١٥٤).

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» (١/٢١٨).

(٥) «التاريخ» لابن أبي خيثمة (ق/٢٣ت)، (١/٢٤٠/٧٨٥).

وذِكرُ النسائيِّ لابن أبي نجيح في المدلسين يعني في التفسير وعن مجاهد خاصة؛ بسبب تحديثه عنه من كتابٍ ما لم يسمعه منه؛ كما جزم بذلك ابن حبان في «مشاهير علماء الأمصار»(١)؛ **حيث قال**: «نسخوه - يعني من القاسم - ودَلَّسُوه عن مجاهدٍ»، وهذا لا يختصُّ بابن أبي نجيح؛ بل يدخل فيه كلُّ مَن روى التفسير عن مجاهد.

وإعلال روايةِ ابنِ أبي نجيح عن مجاهد عند بعض الأئمة كابن الأنباري حيث زعم أنها لا تصح(٢)، لعدم ثبوت السماع، وابن الأنباري مع جلالة حفظه وسعته، إلا أنه ليس ممن يعتمد عليه في هذا الباب، وبنحوه قولُ ابن مَنجَوَيْهِ في «رجال مسلم»(٣) أن تفسيره غير معتمد.

وعدمُ السماعِ ليس علة مطلقًا، بل هناك مما لم يسمع ما هو أصحُّ مما سمع، لقرينةٍ قوية دفعت تلك العلة؛ كاحترازِ الناقلِ وشدة تحريه؛ كسعيد عن عُمرَ، أو لكونه من كتاب صحيح؛ كرواية التفسير عن مجاهد، أو لمعرفةِ الواسطةِ ولم تذكر؛ كالنَّخَعِيِّ عن ابن مسعود، وابن سيرين عن ابن عباس.

وقد يُشْكِل على البعضِ أن مَن يروي عن مجاهد بن جبر لم يسمع التفسير منه، وإنما هو من كتابٍ؛ فيقال: إن القاسمَ بن أبي بَزَّةَ هو منَ الثقاتِ الكبارِ، وكتابه صحيحٌ، وقد اعتنى بكتابه؛ فكل من روى عنه ذلك الكتاب على أخذٍ صحيح؛ فالرواية عنه صحيحةٌ معتبرةٌ:

---

(١) (ص١٤٦).
(٢) «زاد المسير» لابن الجوزي (١/ ٣٠١).
(٣) (٢/ ٥٦).

قال وكيعٌ: «كان سفيانُ يصحِّحُ تفسيرَ ابن أبي نجيح، ويعجبه من التفسير ما كان حرفًا حرفًا»[(١)]

قال ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «ليس بأيدي أهلِ التفسيرِ تفسيرٌ أصحُّ من تفسيرِ ابنِ أبي نجيح عن مجاهد بن جبر»[(٢)].

وأكثر تفسير مجاهد هو من طريق ورقاءَ عن ابن أبي نجيح عنه، بل هو ناشرُ تفسيرِهِ، وأَخصُّ الناسِ به، ويرويه عنه أيضًا شِبلُ بنُ عَبَّادٍ وعيسى بنُ ميمونَ، **وقد قال ابن معين في رواية عيسى للتفسير**: «لا بأس بها»[(٣)].

ويأتي بعد ذلك روايةُ ابنِ جريج عن مجاهد.

وقد أخرج البخاريُّ في «صحيحه» مسنَدًا عن ورقاءَ عن ابن أبي نجيح عن مجاهدٍ في التفسيرِ[(٤)].

وعن أبي حُصَينٍ ومنصورٍ عن مجاهدٍ عن ابن عباس مسندًا[(٥)].

ويظهر أن حديثَ ورقاءَ عن ابن أبي نجيح من كتابٍ لكثرته، ولكونِ ابن أبي نجيح صاحبَ كتابٍ أيضًا، **قال حربٌ الكرمانيُّ**: «قلت لأحمدَ بنِ حنبلٍ: ورقاءُ أَحَبُّ إليكَ في تفسير ابن أبي نجيح أو شبل؟ قال: كلاهما ثقة، وورقاء أَوثَقُهما، إلا أن ورقاءَ يقولون: لم يسمع التفسيرَ كُلَّه من ابن أبي نجيح، يقولون: بعضُهُ عَرضٌ»[(٦)].

وهذا ما قاله ورقاءُ عن نفسه أن بعضَ تفسيرِ ابن أبي نجيح

---

(١) «الجرح والتعديل» (١/ ٧٩).
(٢) «المجموع» (١٧/ ٤٠٩).
(٣) «سؤالات ابن الجنيد» (١١٨/ ١/ ٣٠٢).
(٤) (٤٦٤٦) (٤٨٥٢).
(٥) (٤٩١٧) (٥١٢٤).
(٦) «الجرح والتعديل» (٩/ ٥٠).

عرضٌ وبعضَهُ قِراءةٌ، أسنده عنه ابن أبي خَيثَمَةَ في «تاريخه»[١].
ويحيى بن سعيد يقدم روايةَ منصورٍ عن ابن أبي نجيح على رواية ورقاء عنه عن مجاهد.

ومن الرواة عن مجاهد بن جبر:

ـ **ليثُ بنُ أبي سُليم**، وهو ضعيفٌ بالاتِّفاق؛ لضَعفِ حِفظِهِ، لكنه في التفسير يَروي من كتابٍ؛ كما قال ذلك ابن حبان ـ وقد تقدَّم قوله ـ **وقال يحيى بن سعيد**: «تساهلوا في أخذ التفسير عن قوم لا يوثقونهم في الحديث»، ثم ذكر ليث بن أبي سُليم[٢]...

وقال سفيانُ: «قال لي فلان بن مسلم، سماه: قل للَيْثِ بن أبي سليم يتق الله ويرد كتاب القاسم بن أبي بزة عن مجاهد في التفسير؛ فإنه لا ينام»[٣].

وحديثه عنه محمولٌ على الصحَّةِ؛ لأن ضعف لَيثٍ من جهة حفظه وضبطه، وقد أخذ التفسيرَ من كتابِ القاسمِ، وكتابه صحيحٌ، ولا أرى ما يوجِبُ رَدَّهُ، وقد سَبَرْتُ حديثَهُ عن مجاهدٍ في التفسيرِ، فلم أر ما ينفرد به مما يوجبُ رَدَّهُ، ولا ما يستنكر إلا شيئًا قليلًا، لا يضره مع كثرة حديثه، روى عنه تفسيرَهُ جماعةٌ منَ الثقاتِ وغيرهم؛ منهم سفيان، وابن فضيل، وإسماعيل بن إبراهيم.

وعلق له البخاريُّ في «صحيحه» في الطب عن مجاهد عن ابن عباس حديثًا مجزومًا به.

---

(١) (ق/٣٣/أ).
(٢) تقدم تخريجه (ص١٥).
(٣) رواه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٥٤).

وما استُنْكِرَ من حديثه فهو قليل، وبعضُه قد توبع عليه؛ من ذلك ما رواه عن مجاهد في تفسير قوله تعالى: ﴿مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] قال: يُجلسه معه على عرشه؛ فقد تُوبع عليه، فقد أخرجه الخَلَّال في «السنة»(١) من طريق عبد الرحمٰن بن شريك، عن أبيه عن عطاء بن السائب، ولَيثِ بن أبي سليم، وجابر بن يزيد، كلهم عن مجاهد، به.

- **ومن الرواة عن مجاهد:** عطاء بن السائب ويرويه عن عطاء بن السائب جماعة؛ منهم محمد بن فضيل؛ وعمران بن عُيينة، وشريك.

وعطاء ثقة اختلط بأخرةٍ، روى عنه السفيانانِ وشعبةُ وزهيرُ بن معاويةَ وزائدةُ وأيوبُ والأعمشُ وهشامٌ الدَّسْتُوائيُّ وهمامُ بنُ يحيى قبل الاختلاط والباقون بعده إلا حمَّادَ بنَ سَلمةَ؛ روى عنه في الحالين.

- **ومن الرواة عن مجاهد:** ابن عيينة، وربما ذكر الواسطة.

- **وكذلك الحَكَم**، وحديثهما قليل جدًّا، وهو صحيحٌ محمولٌ على الاتصالِ؛ لما تقدم.

- **ومنهم خُصيف بن عبد الرحمٰن:** وهو مُقِلٌّ، وعنه سفيان.

- **ولسفيانَ الثوريِّ عنايةٌ بتفسيرِ مجاهدٍ وتعظيمٌ له**، وله رواية عنه قليلة جدًّا، ولم يُدرِكْهُ، ولا أَعرِفُ وَاسِطَتَهُ، ولا مَن نصَّ عليها، ويغلب على ظني أنه يأخذ ممن أخذ عنِ القاسمِ بن أبي بَزَّةَ؛ فهو يسميهم في الأكثر، والله أعلم.

- **ويروي عن مجاهد شيئًا من التفسير منصورٌ وعبدُ اللهِ بن أبي المُغيثِ.**

(١) (١/ ٢١٤) ورواه ابن جرير (١٧/ ٥٢٩).

• رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس:

من أصحِّ الرواياتِ عن عبدِ الله بن عبَّاسٍ: روايةُ سعيدِ بن جبير وكان مكِّيًّا مقدَّمًا، فهذا علي بن المَدِينيِّ يقدمه على سائر أصحابِ عبد الله بن عباس، وهو أكثر الرواة عنه رواية، وأكثرُ التابعين من المكيين عنايةً بالإسرائيلياتِ، وما يُروى عن ابن عباس من هذا النوع فأكثره من طريقه، ويروي عن ابن عباس في أمور الغيبياتِ من أخبار السابقينَ وأحوال القيامة مما يحتمل أخذه من بني إسرائيل.

ومقامه رفيعٌ ومنزلته علية عند ابن عباس، وقد روى مجاهد أن ابن عباس كان يأمره أن يتحدث وهو شاهدٌ، ويحيل إليه في الفتوى هو وابن عمر، وهو المقدَّمُ في الأحكام عن ابن عباس عند الخلاف بإطلاق، لعنايته بذلك، ورجع مجاهدٌ وطاووسٌ عن قولهما إلى قوله في الأحكام؛ ومن ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٧] قالا: هو الوليُّ، وقال سعيد: هو الزوج، فرجعا إلى قوله، لمَّا عَلِمَا به[١].

وكان من أعلَمِ الناسِ بالحلالِ والحرامِ؛ بل قيل: إنه أعلم أهل زمانه في بلده.

وروى عنه خَلْقٌ؛ منهم جعفرٌ وعبدُ الأَعلَى وعمرُو بنُ مُرَّةَ والمنهالُ وعطاءُ بنُ دينارٍ وعطاءُ بنُ السائبِ والأعمشُ، وجُلُّ الأسانيدِ عنه في التفسير صحيحةٌ.

وله رواية عن ابن مسعود وابن عمر في التفسير، وهي قليلةٌ، لكنه

(١) رواه بن جرير (٥/١٤٧).

يقدِّمُ ابن عباس على غيره، فإذا روى وقال: عن عبد الله، فمراده ابن عباس، كما قاله عمرو بن مُرَّة؛ أسنده ابنُ حنبلٍ؛ كما في «العلل»[(١)].

والغالبُ إذا قال البصريُّ: «عن عبد الله»، فمراده ابن عباس، وكذلك في مكة على الأغلب، وإذا قال ذلك المَدَنِيُّ، فمراده ابن عمر، وإذا قال المصريُّ: «عبد الله»، فهو ابنُ عمرٍو، وفي الكوفةِ ابنُ مسعود، حاشا سعيدَ بنَ جبيرٍ؛ فهو ممن ارتحل إلى الكوفة واستوطنها، فإذا قال: «عبد الله»، فهو ابن عباس.

وتفسير عطاء بن دينار عنه لم يسمعه منه؛ بل لم يسمع منه شيئًا مطلقًا، وهو صحيفة كما قاله أحمد بن صالح وأبو حاتم.

وقال أبو حاتم: «إن سعيدَ بنَ جُبيرٍ كَتَبَ التفسيرَ لعبد الملك بن مروانَ، فَوَجَدَهُ عطاءٌ في الديوان، فحدَّث به»[(٢)]، وهو ثقةٌ معروفٌ، والذي يروي عنه التفسير من هذه الصحيفة عبد الله بن لَهِيعَةَ، وهي صحيفةٌ صحيحةٌ، لا تُعَلُّ بالانقطاع ولا بابن لَهِيعَةَ، والله أعلم.

وحديثُ عطاءِ بن السائب عنه يرويه محمدُ بنُ فُضَيلٍ وغيره.

وأخذ التفسيرَ عن سعيدِ بنِ جُبيرٍ عَزرةُ بنُ عبدِ الرحمٰنِ الخُزَاعِيُّ الكوفيُّ، ولكن روايته عنه قليلة، وكان يكتب ما يسمع، **قال وقاء بن إياس**: «رأيتُ عَزرةَ يختلِفُ إلى سعيدِ بنِ جُبيرٍ معه التفسيرُ في كتاب، ومعه الدواةُ يغيِّرُ»[(٣)].

(١) (٢/ ١٤٧).
(٢) «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٣٢).
(٣) «التاريخ» لابن أبي خيثمة (ق/ ١٧٧/أ)، و«الجامع» للخطيب (١/ ٢٧٧).

• رواية عكرمة عن ابن عباس:

ومن الرواة عن ابن عباس: عكرمةُ مولى عبدِ اللهِ بنِ عبَّاسٍ: وهو إمام في التفسير، **قال الشعبي وقتادة:** «إنه أعلم الناس فيه».

وقال أبو حاتم: «أصحاب ابن عباس عيال عليه في التفسير»[(١)].

وكان أهل المدينة يقدمون عكرمة على نافع في التفسير وأمر الناس؛ كما قاله أبو حفص ابن شاهين في «الثقات»[(٢)].

وهو مقدَّمٌ في أسباب النزول، ومناسبات السور، لعنايته بذلك، حافظٌ لأشعار العربِ، وَجُلُّ أقواله عن ابن عباس، وإن لم ينسبها إليه.

أخرج ابن أبي حاتم عن سِمَاكٍ، قال: **قال عكرمة:** «كلُّ شيءٍ أُحَدِّثكم في القرآنِ، فهو عنِ ابنِ عبَّاسٍ».

وكثيرًا ما تتداخل مروياتُ التفسير بين ابن عباس وأصحابه، فيظن بعض من لا عناية له أن هذا علة اضطراب تارة يوقف وتارة يقطع.

وله تفسيرٌ من قوله يجتهد فيه، وهو قليل، ويظهر ذلك في مخالفته لقول ابن عباس؛ كما في قصة أصحاب السبت.

سببُ قلةِ الروايةِ عن عكرمةَ:

مع عنايته بالتفسير، إلا أن النقل عنه قليل؛ وذلك لانتحاله رأي

---

(١) «الجرح والتعديل» (٧/ ٩)، «تاريخ ابن عساكر» (٤١/ ١٠٤).
(٢) (٢٤٠).

الخوارج، كما نص عليه عطاء وأحمد وابن المديني وابن معين، وهذه عادة الأئمة فيمن عرف بالابتداع؛ أن لا يكثروا منَ الأخذِ عنه؛ لكي لا يرتفع شأنُه بأخذ الأجلة عنه، فيتأثر ببدعته من يجهلهُ، وإن كان إمامًا في فنه، كل هذا صيانةً للدين وحمايةً لجنابه، ولأجل هذا كان مالك يروي عن عكرمة في موطئه ولا يسميه.

ومع هذا، فهو إمامٌ جليلُ القدرِ، وإن كان وقع في شيء من التكفير بالكبيرة، ـ وقد بَرَّأَهُ من ذلك بعضُ العلماء؛ كالعِجْليِّ وابن عبد البر ـ فينبغي العنايةُ بقوله وجَمعِهِ واعتبارُهُ وتأمُّلُهُ، وهو من المكثرين عن ابن عباس، بل هو أكثرُ روايةً عنه من مجاهد في التفسير.

وتفسيره بالجملة: صحيح، وأجوده وأَمثَلُهُ ما يعتني فيه بأسباب النزول، فله الخبرة به، وهو مقدَّمٌ على غيره في هذا النوع، وقد علق البخاري عنه في الصحيح مجزومًا به في التفسير، وأشهر الطرق عن عكرمة ما يرويه عنه ابن جريج، وهو أكثرهم روايةً عنه، وعكرمة قليل التلاميذ.

ومن الطرق عنه ما يرويه يزيدُ النحويُّ، ومحمدُ بنُ أبي محمَّدٍ، مولى زيد بن ثابت، وهذه الطرق أَشهَرُها، وكذلك أيوبُ، وعطاءٌ وداودُ بنُ أبي هند، وعمرو بن دينار، وعثمان بن غِياث، وسماك بن حرب، وداود بن الحصين، والحكم بن أبان وغيرهم، وأكثر المرويات عنه أو جُلّها دائرةٌ بينَ الصحَّةِ والحُسنِ، وقليل منها ما يتوقف فيه خاصَّةً منه ما في الأحكامِ المرويةِ عن ابن عباس التي ينفرد بها سِماك وداود بن الحصين.

وكان شعبة بن الحجاج يأخذ على سِمَاكٍ تساهُلَهُ في رواية التفسير

عن عكرمة؛ حيث إنه لا يفرق بين ما كان من قول عكرمة وما يسنده عن ابن عباس، وكان لا يأخذ من حديثه في التفسير إلا ما أوقفه على عكرمة[(١)].

ويشكُّ محمد بن أبي محمد في روايته التفسير عن عكرمة كثيرًا؛ فيقول: عن عكرمة أو سعيد، وقد سمع منهما جميعًا، ولا يضره ذلك.

والحَكَمُ بنُ أبانَ يروي عنه ابنه إبراهيم، وهو مضعَّف؛ لأنه يصل الأسانيد بذكر ابن عباس.

• روايةُ محمَّدِ بنِ سيرينَ عن ابنِ عباسٍ:

من الرواة عن ابن عباس: محمد بن سيرين، ولم يسمع منه، لكن حديثه عنه صحيحٌ، وقد رأيتُ مَن يضعِّفه لانقطاعه، وهذا غير وجيه، فالواسطة معروفة، فهو قد أخذ التفسيرَ عن ابن عباس بواسطة عكرمة، ولا يسميهِ لسوءِ رأيه فيه؛ **قال خالد الحَذَّاء**: «كل ما قال محمد بن سيرين: نُبِّئتُ عن ابن عباس، فإنما أخذَه عن عكرمة، لَقِيَه أيام المختار»[(٢)].

وكذلك قال شعبة: «أحاديث محمدِ بنِ سيرينَ عن ابن عباس إنما سمعها عن عكرمة»[(٣)].

وما يرويه ابنُ سيرينَ عن أبي هريرةَ في التفسير فهو مرفوع، وأكثر مرويه عنه كذلك في غير التفسير؛ فقد روى الطحاوي[(٤)] عنه

---

(١) «تاريخ بغداد» للخطيب (٩/ ٢١٤).

(٢) رواه أبو زرعة في «تاريخه» (٢٠٩٥).

(٣) «العلل» لابن المديني (٦٠).

(٤) «شرح المعاني» (١/ ٢٠/ ٥٣).

قال: «كل حديث أبي هريرة ـ يعني الذي يوقفه ـ عن النبي ﷺ»، وعلة ذلك أن أبا هريرة لا يعرف له شيءٌ موقوفٌ، والرأيُ المنسوب إليه في الأحكام نادرٌ، وجُلُّ حديثِهِ مضاف إلى النبيِّ ﷺ.

• رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس:

من الرواة عن ابن عباس: علي بن أبي طلحة، وقد روى عن علي بن أبي طلحة إسناده عن عبد الله بن عباس ـ: معاويةُ بنُ صالحٍ، وقد رواه عن معاويةَ بنِ صالحٍ عبدُ اللهِ بنُ صالحٍ كاتبُ الليثِ، أبو صالح، وقد اشتهر هذا الإسناد، وهو صحيفة لم يسمعها علي بن أبي طلحة من عبد الله بن عباس، وقد وقع في هذه الرواية خوضٌ وخلافٌ كثيرٌ عند المتأخرين، **وخلاصة القول فيها**:

أنه قد اتفق الحفاظ على أن عَلِيًّا لم يسمع من عبد الله بن عباس شيئًا، وإن كان قد يستشكل على البعض ما روى البلاذريُّ في «أنساب الأشراف»[1] عن عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح **عن علي بن أبي طلحة قال**: «كان عبدُ اللهِ بنُ عباسٍ مديدَ القامة جيدَ الهامة، مستديرَ الوجه، جميلَه أبيضَه، وليس بالمفرط البياض، سبط اللحية، في أنفه قنى، معتدل الجسم، وكان أحسن الناس عينًا قبل أن يكف بصره».

قيل: في ذلك ما يشعر بأنه رآه، **فيقال**: إن هذا لا يعني أنه قد رآه، بل يكون قد حكى عمن رآه، وهذا شك لا يثبت مع يقين عدم سماعه.

ومثل هذه الحكاية كثير في كتب التاريخ والسير، يحكيها مَن بينه وبين الموصوف قرونٌ، ولا خلافَ في علي أنه لم يسمع من ابن عباسٍ

---

(١) (٤/٥٣، ط. دار الفكر).

شيئًا، جزم به أبو حاتم ودُحيم وابن معين وابن حبان؛ بل قال الخليليُّ في «الإرشادِ»: أجمع الحفاظ على ذلك[(١)].

وقيل: إنما سمعه من مجاهد بن جبر، أو عكرمة، وقيل أيضًا: إنه سمع من سعيد بن جبير، جزم المِزِّيُّ والذهبيُّ أنه بواسطةِ مجاهد، وجزم ابن حجر في «الأمالي المطلقة»[(٢)] أنه بواسطة مجاهد وسعيد بن جبير، وهي صحيحة بلا رَيبٍ عند عامَّةِ النقادِ، **وصححها جمع منَ النقاد**:

- **منهم: أحمد بن حنبل، قال**: «بمصرَ صحيفةٌ في التفسيرِ، رواها علي بن أبي طلحة، لو رَحَلَ رجلٌ فيها إلى مصرَ قاصدًا، ما كان كثيرًا»، أسنده عنه أبو جعفرٍ النَّحاسُ في «الناسخ والمنسوخ»[(٣)].

- **ومنهم: النحاسُ تلميذُ النسائيِّ؛ فقد قال في «الناسخ»**: «والذي يطعن في إسناده يقول: ابن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس، وإنما أخذ التفسيرَ عن مجاهدٍ وعكرمةَ، وهذا القول لا يوجب طعنًا؛ لأنه أخذه عن رجلين ثقتين، وهو في نفسه ثقةٌ صدوقٌ»[(٤)].

- **قال أبو حاتم**: «علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مرسَلٌ؛ سمعه من مجاهد، والقاسم بن محمد، وراشد بن سعد، ومحمد بن زيد».

- **وقد قال الطحاويُّ في «شرح معاني الآثار»**[(٥)]: «وإن كان خبرًا منقطعًا لا يثبت مثله، غير أن قومًا من أهل العلم بالآثار يقولون: إنه صحيح، وإن علي بن أبي طلحة، وإن كان لم يكن رَأَى ابنَ عباسٍ رضي الله عنهما، فإنما أخذ ذلك عن مجاهد وعكرمة مولى ابن عباس».

---

(١) (١/ ٣٩٣، ٣٩٤).
(٢) (١/ ٦٢/ ٨٩).
(٣) (ص٧٥).
(٤) (ص٧٥).
(٥) (٣/ ٢٧٩).

- وجزم بذلك في «بيان مشكل الآثار»[(١)]؛ **فقال**: «وحَمَلنا على قبول رواية علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، وإن كان لم يلقه؛ لأنها - في الحقيقة - عنه عن مجاهد وعكرمة». اهـ.

وحديثه صحيفةٌ وكتابٌ، وهو في نفسه فيه ضَعْف يسير، **قال أحمد فيه**: «له منكَرَاتٌ»[(٢)]، وهذه العبارة منه ليست بتضعيف له، وقد قالها في عدد من الثقات والحفاظ، ويقصد بها التفرد.

وضعَّف عَلِيًّا يعقوبُ بن سفيانَ[(٣)]، وتفرد بتضعيفه، فقد وثقه العجليُّ وابنُ حبان، **وقال النسائيُّ**:[(٤)] «لا بأسَ به»، وقد روى له مسلمٌ في «الصحيح»، وحديثه في التفسيرِ صحيحٌ، اعتمد عليه البخاريُّ في مواضعَ من صحيحِهِ، وليس له ما يُستنكر بعد النظر في حديثه إلا شيء قليل تفرد به، وقِلَّتُه تدلُّ على صحةِ حديثِهِ مع كثرة مروياته عن ابن عباس.

فإذا عُلمتِ الواسطةُ؛ فإنه لا ملجأَ لإعلالِها، وإن كان قد نصَّ صالحُ بنُ محمدٍ جَزَرَةُ على الانقطاع؛ فقد سُئِلَ عمن سمع منه عن عبد الله بن عباس **قال**: «لا أحد»[(٥)]؛ فلعل مراده أن روايته كتاب، وليست بسماع، وهذا يوافق قول أحمد السابق أنها صحيفةٌ، ثم إن مَن عَلِمَ حُجَّةٌ على مَن لم يَعلَم، والواسطة عُلِمَتْ؛ وهي: مجاهد بن جبر، وسعيد بن جبير، وعكرمة مولى عبد الله بن عباس؛ إذًا، فرواية علي بن أبي طلحة هي من رواية

(١) (٦/ ٢٨٢/ ٢٤٨٣) و(١٢/ ٣٨٤/ ٤٨٨٠).
(٢) «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ١٦٤/ ٣٩)، رواية المروزي.
(٣) «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٤٩٣).
(٤) «الثقات» للعجلي (١١٩١/ ١/ ٣٤٨) و«الثقات» لابن حبان (٩٧٢٣/ ٧/ ٢١١) و«تهذيب الكمال» (٢٠/ ٤٩١).
(٥) «تاريخ بغداد» (١١/ ٤٢٨).

مجاهد بن جبر، أو من طريق سعيد بن جبير، أو من طريق عكرمة، وتقدم الكلام عليها.

وعلي بن أبي طلحة مُقِلٌّ من الرواية في غير التفسير، ولا يكاد يوجد له روايةٌ في الأحكامِ، وجُلُّ روايته في التفسيرِ، وهي كتابٌ يرويهِ عنه معاويةُ بنُ صالحٍ، وعنه عبد الله بن صالح، وقد يَصِحُّ الإسنادُ في موضع ولا يَصِحُّ في موضع، وهذا الطريقُ لو جاء مثلُهُ في الأحكام عند التفرد لا يُعتمد عليه، ما لم يُعضد بموافقةِ الثقاتِ له، أو توافقه مع رأي وفتيا أصحاب ابن عباس ولو في غير التفسير، ولا وجه لإعلالِ روايةِ عليٍّ، إلا ما يستنكر من حديثِهِ، مما لا يوافق عليه، ومثل هذا يوجد عند الثقات، ومنهج النقاد في ذلك معروفٌ.

وعبد الله بن صالح كاتبُ الليثِ راويةُ النسخةِ عن معاوية عن عليٍّ، وإن تُكُلِّم فيه من قِبَلِ حفظِهِ إلا أن حديثَهُ هذا كتابٌ ثابتٌ؛ كما نصَّ على ذلك ابنُ مَعينٍ، **قال**: «الثبت ثبتان: ثبت حفظ وثبت كتاب، وثبت الكتاب أحبُّ إلي، وأبو صالح كاتب الليث ثبتُ كتابٍ»[(١)].

ما يستنكر من حديث علي بن أبي طلحة:

بالسَّبْرِ والنظر في تفسير علي عن ابن عباس لم أر فيه ما يستنكر إلا شيئًا قليلًا؛ من ذلك ما رواه ابن جرير الطبري من حديث عبد الله بن صالح، عن معاويةَ بنِ صالحٍ، عن علي بن أبي طلحة، عن عبد الله بن عباس في الحروف المقطَّعة، **قال**: «هذا قَسَمٌ أقسم الله به، وهي من أسماء الله»[(٢)].

(١) «جزء فيه حديث: إبراهيم بن سعد» (٢٤٢ ـ مجموع).
(٢) «التفسير» (١/ ٢٠٧).

وهذا منكرٌ لم يروِه أحدٌ غيره، وهو من منكراته، التي تُرَدُّ وأمثالها، وهذا ما يعنيه أحمد بقوله: «له منكراتٌ»، مع قوله بنفاسة صحيفة علي، واستحقاق الرحلة إليها.

وربما هذا ما قصده الحاكم في «الكنى»؛ من أن عَلِيًّا لا يتابع في تفسيره عن ابن عباس[1].

ومتابعة عليٍّ لأصحابِ ابن عباسٍ أكثرُ من مفاريدِهِ، وأكثر مفاريده عنه يقول بها بعض المفسرين من أصحاب ابن عباس وبعض مفسري الحجازيين.

* وقوعه في البدعة، وحكم الرواية عن المبتدع:

لِعَليٍّ مذهبٌ على طريقة الخوارج، **ولذلك يقول أبو داود ـ كما في «سؤالات الآجري» ـ لما سأله عن علي بن أبي طلحة، قال ـ:** «إن شاء الله هو مستقيم الحديث، وكان يرى السيف»[2].

لعلَّه من هذا الوجه قد طعن فيه يعقوبُ الفَسَويُّ، مع أن رأي العلماء في الرواية عن المبتدع إذا كان من الثقات الضابطين أنه لا يُردُّ حديثه، خاصة إذا كان متقدمًا:

يقول الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: «لو تركنا الروايةَ عنِ القدريةِ، لتركنا أكثر أهل البصرة».

ويقول عليُّ بنُ المَدِينيِّ رَحِمَهُ اللهُ: «لو تركتُ روايةَ الراوي لأجل

---

(١) (٣/ ٢٨٧).

(٢) «تاريخ الخطيب» (١١/ ٤٢٨).

القدر، لتركت الرواية عن أهل البصرة، ولو تركت الرواية لأجل التشيع، لتركت الرواية عن أهل الكوفة، ولخربت الكتب».

والعلماءُ يَروُونَ عن المبتدعة إذا كانوا من أهل الثقة والديانة والضبط؛ لأن البدعة لا تجعل الإنسان يكذب في الحديث إذا كان ثقةً، فإن كذب، فليس بثقةٍ، فإذا عُرِفَ أنه منَ الثقاتِ، وممن يُؤخذ منهم الحديث، فإنه يُقبل، وقد يوجد من أهل البدع من هو أضبَطُ في الروايةِ والتحرِّي والصدقِ من أهل السنة والجماعة؛ كالخوارج؛ فالخوارج يَرَوْنَ أن من كذب على النبيِّ ﷺ كَفَرَ، ومن يعتقد أن من كذب على النبي ﷺ يكفر، كان أقربَ إلى الاحتياط في الرواية ممن لا يرى أن الراوي يَكْفُر بذلك!

❋ الغلو في البدع لا يُعْرف في متقدمي التابعين:

الغلوُّ في البدع لا يعرف في رواة التابعين، فالتابعون الرواة ليس فيهم سَبَئية ولا رافضة، بل هو تشيعٌ يسيرٌ؛ بتقديم عليٍّ بن أبي طالب على عثمان بن عفان رضي الله عنهما، وهذا غاية ما يوصفون به من التشيع، فإذا وُجد جَرح في راوٍ من الرواة أنه يتشيع من تلك الطبقة، فمرادُهم ذلك، فأهلُ الكوفة كلهم شيعةٌ على هذا المذهب، إلا نَزْرٌ يسير؛ **قال الإمام أحمد** رحمه الله: «أهل الكوفة يفضِّلون عَليًّا على عثمان، إلا رجلين طلحة بن مُصرِّف وعبد الله بن إدريس»[(١)].

والتشيع في تلك الطبقة لم يخرُجْ عنِ الكوفةِ إلى الشام واليمن والحجاز ومصر، إلا شيئًا يسيرًا؛ كطاووسِ بنِ كيسانَ؛ فيه تشيعٌ على تلك الطريقة، وهو يمانيٌّ.

(١) «العلل برواية عبد الله» (٢/ ٥٣٥).

وما نقله ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في كتابه: «في الرد على البكري»[١] أن أحمد قال في علي بن أبي طلحة: ضعيفٌ؛ فهذا النقل لا أعلمه في المسائل عن أحمد، ولا في مروياته سوى في هذا الموضع، ولعله أراد قوله: «يروي المنكراتِ»، وإلا فالمعروفُ عنِ الإمامِ أحمدَ أنه حَمِدَ صحيفة علي بن أبي طلحة عن عبد الله بن عباس.

ولا يُوجد شيء يكاد يُذكر من التفسير من قول علي بن أبي طلحة، بل هو عن عبد الله بن عباس، أو عن رسول الله، وهو قليل، فعليٌّ ناقل فقه ليس بفقيه.

• رواية عطاء عن ابن عباس:

من الرواة عن ابن عباس: عطاء، ومَن يروي عن ابن عباس ممن اسمه عطاء: عطاء بن أبي رباح، وهو أجلُّهم وأعلمهم، وعطاء بن أبي مسلم الخراساني، ولم يسمع من ابن عباس إلا ابن أبي رباح، والخراساني بواسطة، والذي يرد في التفسير كثيرًا هو عطاء بن أبي مسلم الخراساني، ويُنسب في الغالب في الأسانيد.

وقد روى أكثرَ تفسيرِهِ ابنُ جُريج، ويروي عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس في التفسير، وأكثر مروياته يرويها عنه ابن جريج أيضًا، وما جاء في التفسير في سورة البقرة وآل عمران فليس هو الخراسانيَّ، بل هو ابن أبي رباح؛ لأن الخراسانيَّ امتنع عن تفسير السورتين لابن جريج.

---

(١) (١/ ٧٥).

وكلُّ ما لم يُسَمِّه ابنُ جريج في التفسير عن عطاء، فهو الخراساني، ولم يسمع ابن عباس.

وعطاء الخراساني صدوقٌ حَسَنُ الحديثِ، وله رواية عن ابن عباس ولم يسمع من أحد من الصحابة، وفي الغالب يُسمَّى، وقد لا يُسمى؛ فيلتبس على البعض، وقد روى له البخاري في «صحيحه» ولم ينسبه في تفسير سورة نوح وفي الطلاق؛ **قال ابن حجر**: «إن البخاريَّ يظنُّه ابنَ أبي رباح»، ويظهر لي أن البخاريَّ لا يخفى عليه ذلك، وقد قصد الإخراجَ للخُراسانيِّ عن ابن عباس، وحديثه الذي أخرجه رواه عبد الرزاق عن ابن جريج وسمى عطاءً بالخراساني، ويظهر أن الخراسانيِّ أخذ التفسير من كتابٍ عن ابن عباس، فله رواية عن سعيد بن جبير وعكرمة وعلي بن أبي طلحة وهم من نَقَلَةِ التفسير.

ويروي عثمانُ بنُ عطاءٍ ـ وهو ضعيف الحديث جدًّا ـ عن أبيه عطاءٍ الخراسانيِّ عن ابن عباس، ولكن حديثه من كتاب، ورواية ابن جريج أشهر بكثيرٍ وأصحُّ، وقد أخرج البخاري لعطاء عن ابن عباس في الصحيح في غير الأصول، في تفسير سورة الكوثر.

ورواية ابن جريج هي من طريق عثمانَ بنِ عطاءٍ الخراسانيِّ، عن أبيه، عن عبد الله بن عباس، كما قاله الحافظ أبو مسعود الدمشقي في «الأطراف»، ومن نظر في سيرة عثمان بن عطاء، وَجَدَ أنه ضعيفٌ، ولكن العلماء يذكرون أن لديه كتابًا في التفسير عن أبيه، ويظهر أن ابن جريج قد أخذ التفسير من عثمان بن عطاء، فأسنده عن ابن عباس؛

وعليه يقال: إن التفسير عن ابن جريج عن عطاءٍ صحيحٌ، وإن كان منقطعًا في موضعين.

ولابن جريج أقوالٌ في التفسير من رأيه، وله أيضًا عن ابن عباس، أخذها بالجملة بواسطة صُحُفٍ، إما من تفسير مجاهد بن جبر، أو من غيره، ونسبة التفسير إليه واردٌ وصحيحٌ ولا إشكالَ فيه، فهو من أئمة التفسير في الرواية، وكذلك له معرفة بلغة العرب وبكلام المفسرين ممن كان يروي عنهم.

ويَرْوي عن ابن جريج عن عطاء الخراساني جماعةٌ؛ منهم: حجَّاجُ بنُ محمدٍ ومحمدُ بنُ ثَورٍ، ويروي موسى بن عبد الرحمٰن الثقفيُّ عنه أيضًا، وهو متَّهمٌ في الحديثِ.

• رواية أبي صالح وأبي مالك عن ابن عباس:

من الرواة عن عبد الله بن عباس: أبو صالح باذام مولى أُمِّ هانئ بنت أبي طالب، وأبو مالك غزوان بن مالك الغفاري.

ورواية أبي مالك عن ابن عباس في التفسير هي من طريق أبي الشعثاء جابر بن زيد.

ويَرْوي عن أبي مالك وأبي صالح إسماعيلُ بن عبد الرحمٰن السُّدِّي الكبير، والسدي هذا وثقه أحمد، وأخذ عليه تكلُّفه في وصله الأسانيد، ويظهر أن مرادَ أحمد أنه يتكلف بالوصل حتى لو لم يتحصل عليه إلا بنزول، لا أنه يختلق الأسانيد، وهو لم يسمع من ابن عباس.

ويروي عن أبي صالح إسماعيلُ بن أبي خالد الكوفيُّ، وكان جارًا

له يسأله عن التفسير، قاله إسماعيل؛ كما رواه عنه البخاري في التاريخ[(١)].

تفسيرُ السُّدّي:

راوية تفسير السدي: أسباطُ بنُ نصر، بل تفرغ لتفسير السدي ونقله، وعليه المُعَوَّل فيه، ويوجد شيء يسير من غير طريق أسباط بن نصر.

والسُّدي أكثر التابعين حكايةً للإسرائيلياتِ، وربما فاق الإخباريين عن بني إسرائيل؛ ككعب الأحبار، ووهب بن منبه، وأمثالهم.

وله اجتهاداتٌ ونظرٌ، وهو غير حُجَّةٍ فيما ينفرد فيه من دعاوى النسخ، فهو جسر في ادعاء النسخ.

وتفسيرُ السُّديِّ جُلُّه عن ابن عباس وابن مسعود، ولم يلق من الصحابة إلا أنسَ بنَ مالكٍ.

ويرويه عن ابن مسعود من طريق مُرَّةَ الهمدانيِّ، عن ابن مسعود.

وتفسير السُّدي ساقه منثورًا ابنُ جَرير الطبري، ولم يورِد منه ابن أبي حاتم شيئًا في تفسيره؛ لأنه التزم أن يخرج أصحَّ ما ورد، وأبو عبد الله الحاكم في «المستدرك» يخرج منه ويصححه لكن من طريق مُرَّة عن ابن مسعود، وعن ناسٍ منَ الصحابةِ فقط، دون الطريق الأول.

---

(١) (١/ ٣٥١).

تفسير الكَلبِيِّ:

أبو صالح يروي عنه الكلبيُّ محمدُ بنُ السائبِ، وعن الكلبيِّ يروي السُّديُّ الصغيرُ محمدُ بنُ مروانَ، ورواه عن محمد بن مروان، صالحُ بنُ محمدٍ الترمذيُّ وهم ضعفاء، ومحمد بن السائب الكلبي متهم بالكذب، وإن كان عالمًا بالتفسير.

وأمثلُ وأَصَحُّ ما في تفسير الكلبي ما يرويه الثقاتُ عنه؛ كسفيانَ الثوريِّ ومحمدِ بن فُضيلِ بن غَزوانَ، ومنَ الضعفاءِ من قِبَل الحفظ حِبَّان بن علي العنزي، لكنه أحسنُ حالًا من محمد بن مروان وصالح بن محمد.

وتفسير الكلبي على نوعين:

النوع الأول: ما يرويه وينقله عن أئمة التفسير، فهذا يطرح، ولذلك سئل الإمام أحمد عن تفسير الكلبي؛ **فقال**: «من أوله إلى آخره كذبٌ»، فقيل: «أيحل النظر فيه»؟ **قال**: «لا». وَسُئِلَ يحيى بن معين عنه **فقال**: «حقُّه أن يُدفن»[١].

النوع الثاني: التفسير من قوله مما لا يرويه عن غيره، فهذا يؤخذ ويُكتب عنه؛ لأنه عالم بالتفسير، وإمامٌ فيه، وهو من أهل العربية؛ فيستفاد منه في التفسير وبمعرفة الوجه المقصود من الآية مِن قوله، لا مما يحكيه.

* ما يرسله ابن جريج عن ابن عباس:

ومن الرواة أيضًا عن عبد الله بن عباس: ما يرويه «ابن جريج» عنه ولا يُسنِدُه؛ ولم يسمع منه، إلا أنه سمع من جملة من أصحاب ابن عباس المفسرين، وتقدم الكلام على ذكرهم، وكثير من الرواة ربما

(١) «طبقات الحنابلة» (١/٢١٨).

لا ينشط في إسناد الحديث، ولا يعتمد على ذكر إسنادٍ لوضوح اللفظ؛ لكن يجعله من قوله؛ كابن جُريج، وكذلك ـ كما تقدم ـ مجاهد بن جبر يجعل التفسير من قوله لمثل هذه العلة، ومثلهم: قتادة، وعبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم، وإن كان جُلُّ تفسيره عن أبيه زيد بن أسلم، وقتادة؛ فَإِنَّه يروي عن أنس بن مالك، ويروي عن غيره من الصحابة، لكنه يجعل التفسير من قوله، ولا يُسنده إلى من سمع منه في كثير منَ المواضعِ؛ لظهورِ المعنَى، فلا يحتاج إلى أن يعزى لبيانِه وجِلائه، ولعل هذا من العِلَل الظاهرةِ والأسبابِ التي تجعل هؤلاء الرواةَ لا يسندون الأسانيدَ عمن أخذوا القولَ عنه؛ لأن المعنى المحكيَّ عنهم محلُّ تسليمٍ عند السامع.

• رواية العَوفِيِّ عنِ ابنِ عبَّاسٍ:

منَ الأسانيدِ عن عبد الله بن عباس ﭭ: رواية عَطِيةَ العوفيِّ، وهذا الإسناد إليه يُرْوى من طريق واحدة، قد أسندها ابن جرير الطبري في تفسيره وغيره، وهو من حديث محمد بن سعد بن محمد بن الحسن بن عطية بن سعد العوفي يقول: حدثنا أبي، قال: حدثنا عمي، قال: حدثنا أبي عن أبيه عطيةَ العوفيِّ، عن عبد الله بن عباس.

وهذا الإسنادُ لا بأسَ به، ما لم ينفرِدْ بحكمٍ وأصلٍ، وإن كان الرواة ممن ضعفهم الأئمة، وعلى رأسهم عطية، ولكنهم في التفسير عن عبد الله بن عباس حديثهم من كتاب، وتسمَّى صحيفةَ عطيةَ العوفيِّ في التفسير، وفيها أحاديثُ مسندةٌ كثيرةٌ في التفسيرِ عنه، بل فيها نحو ربع ما يروى عن ابن عباس في باب التفسير.

ومن المهم جدًّا العنايةُ بالنُّسَخ والأجزاءِ والصحف التي تروى في التفسير، ولو اعتنى وانبرى لها مَن يجيد النظر في الأسانيد على منهاج الأئمة النقاد، وميز المنكر من الأقوال من غيرها حتى يحكم على أمثال هذه الأجزاء ـ: لكان في ذلك نفعٌ كبيرٌ؛ فإنه يعطي معرفة بالرواة الذين يقع لديهم الوهمُ والغلطُ عن غيرهم منَ الحُفاظ الأثباتِ، وقد اعتنى الأئمة بالأجزاء الحديثيةِ، ولم يعتنوا بالأجزاء والنسخ في التفسير كما اعتنَوْا بها، بل يحكُونها هكذا من غير جمع، فلو جُمِعَت وأُخْرِجَ ما يتعارض مَعَ ظواهر الأدلة من الكتاب والسُّنَّة، وما يُحْمَل على الشاذ، لبان فضلُ كثيرٍ منها مما يطَّرِحُه المتأخرون، ولا يعتنون به، ويُعِلُّونه بعلل مدفوعة.

وما ينفرد فيه العَوفِيُّ ويخالف ثقاتِ أصحابِ عبد الله بن عباس، فإنه يُرَدُّ، وهذا ما بينه البيهقيُّ في «معرفة السنن والآثار»، فقال عمَّا رُوي عن ابن عباس من أن الفداءَ منسوخٌ بقوله: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، **قال ـ**: «فإنه لم يبلغْني عنه بإسناد صحيح، إنما هو عندي في تفسير عطيةَ العوفيِّ برواية أولاده عنه، وهو إسنادٌ ضعيفٌ». اهـ.

التفسير عن عبد الله بن مسعود:

ومن أئمة التفسير من الصحابة: عبد الله بن مسعود: وهو من العلماء في التفسير، ويكفينا ما جاء في الصحيحين في فضله: قال رسول الله ﷺ: (**اسْتَقْرِئُوا القُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ: مِنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَسَالِمٍ مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ، وَأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ**)[١].

(١) البخاري (٣٧٥٨/ ٥/ ٢٧، ط. سلطانية)، مسلم (٢٤٦٤/ ٤/ ١١٨).

وروى الإمام مسلم من حديث أبي الأحوص **قال**: «كنا في دار أبي موسى مع نفر من أصحاب عبد الله وهم ينظرون في مصحف، فقام عبد الله، فقال أبو مسعود: ما أعلم رسولَ الله ﷺ تَرَكَ بعدَهُ أعلمَ بما أنزل الله من هذا القائم، فقال أبو موسى: أَمَا لَئِنْ قُلتَ ذاك، لقد كان يَشهَدُ إذا غِبنَا، وَيُؤْذَنُ له إذا حُجِبنا»[1]:

أي: عن رسول الله ﷺ، ولذلك كان من أعلم الناس بالتأويل، ومن أقلِّ الصحابة نقلًا عن أهل الكتاب الإسرائيليات.

وثمة مروياتٌ كثيرةٌ عنه في التفسيرِ؛ **منها**: ما يشترك مع عبد الله بن عباس، **ومنها**: ما ينفرد بها.

* ما يشترك فيه ابن مسعود مع ابن عباس في أسانيد التفسير:

تقدمتِ الإشارةُ إلى إسنادٍ يشترك فيه عبد الله بن مسعود مع عبد الله بن عباس؛ وهو رواية عطاء بن السائب، عن سعيد، عنهما، وكذلك السُّديُّ يروي عنهما بواسطةٍ مختلفة، عن ابن مسعود بواسطة مُرة بن شَراحِيل الهمداني، وعن ابن عباس بواسطة أبي مالك، وأبي صالح.

ومن طريق السُّدي، عن مُرَّةَ، عن ابن مسعود أكثر تفسير ابن مسعود، وفيها غرائبُ ومنكراتٌ.

* أصحُّ أسانيدِ التفسيرِ عن ابن مسعود:

أصح الأسانيد عن عبد الله بن مسعود: ما يرويه أبو الضُّحى، عن مسروق، عن عبد الله بن مسعود، وهذا أصحُّ على الإطلاق،

(١) (٤/١١٣/٢٤٦١).

ومنها ما هو صحيح؛ مما أخرجه البخاري في الصحيح عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود، ويأتي بعدها ما تقدم ذكره من الأسانيد، وجملةٌ منها في عِداد الواهي والمنكر.

ومن يعتني بفقهه من أصحاب ابن مسعود، كعلقمةَ والأسودِ وأبي الأحوصِ وعَبيدةَ بنِ عمرٍو السَّلمانيِّ والربيعِ بن خُثَيمٍ، وغيرهم لهم مرويات عنه في التفسير، وهي في غاية الصحة، ومثلهم النخعي، وإن لم يدرك ابن مسعود، وبين هؤلاء الكبار: علقمة والأسود والنخعي قرابةٌ وصلةٌ، تزيد قوة لأسانيدهم ومتانةً لها؛ فعلقمة عمّ أُمِّ النخعي، والأسودُ خالُ إبراهيمَ، وعلقمةُ عمُّ الأسودِ، والقرابة في الأسانيد قرينة للضبط، ومعرفة مقاصد المتحدث، وأشد سبرًا لحاله من غيره.

تفسير عليِّ بنِ أبي طالبٍ:

من أئمة الرواية في التفسير من الصحابة: علي بن أبي طالب رضي الله عنه: وهو أكثر الخلفاءِ الراشدينَ روايةً في التفسيرِ، لا لقلةٍ في معرفتهم به، بل لتقدُّم وفاتهم، وسلامةِ لسانِ أهل عصرهم، وقد تأخر الأمر بعلي حتى احتاج الناس إلى التفسير.

وأصحُّ الأسانيدِ عنه في التفسير: هو ما يرويه هشام بن عروة، عن محمد بن سيرين، عن عَبيدةَ السَّلمانيِّ، عن علي بن أبي طالب.

وكذلك من الصحيح أيضًا: ما يروية ابن أبي الحسين، عن أبي الطفيل، عن علي بن أبي طالب، وما عدا ذلك فهو بين الضعيف والمنكر في الغالب، وبعضها مما يستقيم معناه وَيُمَشَّى حاله.

وبعض التفسير المروي عن علي بن أبي طالب في أبواب الحدود والتعزيرات والعقود ـ: إنما هو قضاء قضاه وأمر به، يسوقه بعض المفسرين مساقَ الروايةِ التفسيريةِ مع ما يناسبها من مواضع الآي في القرآن، وهذا أيضًا يقع في بعض المروي عن بعض الصحابة.

تفسير أُبي بن كعب:

مِنَ الأئمةِ في التفسير: أُبيُّ بنُ كعب: وهو منَ الأئمةِ في علوم القرآن ومعرفتها؛ ولذلك قال النبي ﷺ: (**اسْتَقْرِئُوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ**).. وذكر منهم (**أُبَيِّ بْنَ كَعْبٍ**..)، وقد أبلغَهُ اللهُ جلَّ وعلا بواسطة نبيه عليه الصلاة والسلام؛ كما روى الترمذي، فقال: «أَسْمَانِي الله جَل وَعَلا؟ قَالَ: (**نَعَمْ**). فبكى رضي الله عنه.

وأَمثَلُ الأسانيدِ إلى أُبَيِّ بن كعب: ما يرويه أبو جعفر، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية رُفيْع بن مِهران، عن أُبيٍّ بن كعب، وإن كان فيها ضعفٌ، لكنها في التفسير صحيحةٌ؛ لأنها نسخة كبيرة منقولة، أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم منها كثيرًا، وكذا أخرج الحاكم في مستدركه وأحمدُ في مسنده منها شيئًا.

اختصاصُ بعضِ الرواةِ بمفسِّرٍ واحدٍ:

ينبغي على المتعلمِ لهذا البابِ أن يعلم أن بعضَ الرواة في التفسير لا يكون له عنايةٌ إلا بشخص واحد، فعليه المدار؛ سواء ممَّا لا ينسبه من التفسير، أو ما ينسبه لذلك الشخص؛ فالربيع بن أنس لم يرو في التفسير إلا عن أبي العالية فقط؛ ليس له رواية عن غيره، وليس له عناية بغيره، كذلك السُّدِّيُّ ليس له روايةٌ ـ على الإطلاق ـ

في التفسير إلا عن عبد الله بن عباس، وله عن ابن مسعود شيءٌ يسيرٌ، وإن لم ينسبه، فهو عنهما في الأغلب؛ فإن نفَسَه هو نفَسُ عبد الله بن عباس، وكذلك فإن جل تفسيره من طريق أسباط بن نصر.

❊ التمييزُ بينَ السُّدِّيِّ الكبيرِ والصغيرِ:

ثَمَّ سُدِّيانِ: الكبيرُ والصغيرُ:

• **أما الكبير**: فهو إسماعيلُ بنُ عبدِ الرحمٰنِ بنِ أبي كريمةَ السُّديُّ، أبو محمدٍ القرشيُّ الكوفيُّ الأعورُ، أصلُه حجازيٌّ، سكن الكوفة، وكان يقعد في سُدَّةِ باب الجامع بالكوفة؛ فسُمِّي السُّدِّيَّ، وهو إمام في التفسير، وقد وثقه الإمام أحمد في رواية أبي طالب، وكذلك العِجليُّ وابنُ حِبَّانَ، وَعَدَّلَه جماعةٌ؛ كالنسائيِّ وابنِ عديٍّ في كتابه «الكامل» وغيره.

• **وأما الصغير**: فمحمدُ بنُ مروانَ، وهو مَن روَى عن الكلبيِّ تفسيره، وهو ضعيف.

وإذا أطلق السُّدي في التفسير، فهو الكبيرُ، وأما الصغيرُ، فهو راوٍ وليس مفسرًا.

والسديُّ الكبيرُ له أصحابٌ يروي عنهم التفسيرَ؛ وهم: أبو مالك غزوانُ بنُ مالكٍ، وأبو صالح باذامُ مولى أم هانئ، ومُرَّةُ الهمداني:

يروي عن الأولَيْن تفسيرَ ابن عباس، وعن الثالث تفسير ابن مسعود.

ويروي عنه أسباط بن نصر.

* الصحابة المفسرون:

ومن الصحابة المفسرين: زيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وعبد الله بن الزبير، وهم في مرتبة دون مَن سبق ذكرُهم، والتفسيرُ عنهم قليل، وجاء عن عائشة، وابن عمر وغيرهم شيءٌ يسيرٌ.

ومنهم من لا يُعْرف عنه شيءٌ في التفسير، مع شهرته في الفتوى والفضل؛ كأنسِ بنِ مالكٍ ﵁؛ فقد روى أحمدُ عن حربِ بن ميمونَ **عنِ النضرِ بن أنس قال**: «كان لا يتعاطى التفسير عنده» ـ يعني عند أنس بن مالك[1] ـ والنضر بن أنس من أعلم الناس بحال أبيه ومجالسه.

طبقاتُ المفسرينَ التابعينَ:

النوع الثالث: التفسيرُ عن التابعين وأتباعهم:

وهم على طبقات: طبقة المَكِّيينَ، وطبقةُ المَدَنِيينَ، وطبقة العِرَاقِيينَ. وأعلم أهل التفسير أهلُ مكة، خاصَّةً أصحابُ ابن عباس منهم؛ كسعيد بن جُبير، وعكرمةَ، ومجاهدٍ، وعطاءِ بن أبي رباح؛ لسلامة لسانهم، وتأخر ورود العُجْمَة إليهم، ثم أصحاب ابن مسعود في الكوفة، وأهل المدينة.

يقول سفيان الثوري ﵀: «خذوا التفسيرَ عن أربعة: سعيد بن جبير، ومجاهد، وعكرمة، وعطاء»، وهم مَكِّيُّونَ، ومع كون الثوري عراقيًّا، وفي العراقيين أئمةٌ مفسرونَ، إلا أن عمدةَ التفسيرِ وأهله الحجازيون.

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد (٣/ ٤٥٣).

تفسير الحِجَازيينَ:

لا يجتمعُ الحجازيون على تفسيرٍ ويكونُ خطأ، والحجازيون أفصَحُ الرواةِ، وإذا وجد إسنادٌ في التفسيرِ حجازيٌّ من أوله إلى منتهاه، فهو علامة على صحته وقَبولِهِ، لذا معرفة رواة الحجاز أولى من معرفة غيرهم، فإذا وُجِدَ راوٍ من أهل الحجاز لم يرو عنه الحجازيون، فهذا علامةُ ضعفِهِ وتركِهِ، ورواية الحِجَازيينَ عن راوٍ من غيرهم كالعراقيين والشاميين والمصريين علامةٌ على تعديله تعديلًا يُعرف قدره بكثرة الرواة عنه منهم، وبمقام الرواة عنه في الجلالة والحفظ، وكثيرًا ما يوثق الأئمةُ؛ كابن حبان راويًا مستورًا لرواية أهل بلده؛ وخاصَّة الحجازيين عنه، ويعلله بذلك، وهكذا كثير ممن سبقه في المقلين، والمتوسطين، ولا يكاد ينفرد العراقيون وغيرهم في التفسير عن حجازيٍّ معتبرٍ له أصحابٌ حجازيون متوافرون، ويكون انفرادهم مقبولًا.

والمفسر مهما بلغ منَ الفضلِ والديانةِ وجَهِلَ العُرفَ الذي نزل عليه القرآن، وقع في الوهم، والحجازيون يُدْركون من ذلك ما لا يُدْركه غيرهم؛ لأن القرآنَ نزل على ألسنةِ العَربِ وأكثرها لسان قريش، ولذا نرى عديَّ بنَ حاتم مع صحبته وجلالته وسليقته العربية، وقع منه فهم القرآن على غير العرف الذي نزل عليه، فحَمَلَهُ على معنًى آخَرَ وهو في اللغة تأويل صحيح، ولكنَّ العُرفَ الخاصَّ أولى؛ وذلك ما رواه البخاري ومسلم عن الشعبي عن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال: «لما نزلت ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] عَمَدتُّ إلى عِقالٍ أسود وإلى عقالٍ أبيضَ فجعلتهما تحتَ وسادتي، فجعلتُ أنظر في الليلِ، فلا يستبين

لي فغدوتُ إلى رسولِ الله ﷺ فذكرت له ذلك فقال: «**إِنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ**»[1].

وهذا في غير الصحابة من التابعين وأتباعهم أكثر.

والإسناد الذي يجتمع فيه رواةٌ أصحابُ درايةٍ وفقهٍ أقوى من غيره ممَّن تَخَلَّلَهُ رواةٌ لم يُعرَفوا بالفقه، وعند المخالفة فرواية الرواة أصحابِ الدرايةِ يُقَدَّمون على مَن لا دِرايةَ له، وإن كانوا أوثق وأضبَطُ؛ لأن الدراية نوعٌ منَ الضبط؛ وهو ضبط المعاني.

وإذا تفرد راوٍ برواية في الأحكام عن مفسرٍ عُرف عنه في دواوين الفقه والأحكام القولُ بخلافه، فالغالبُ أن تلكَ الروايةَ لا يَحمِلُها عنه إلا أصحابُ الرواية المجردة، أو هو صاحبُ درايةٍ قاصرةٍ عن غيره من أصحابِ المفسرِ، فعلى الناقدِ أن يَعرفَ أحوالَ الرواة ومراتبهم ومحلهم في أبواب الديانة والعلم، وأن لا يَكتفِيَ بما يَغلِبُ ذِكرُهُ في دواوينِ قواعدِ الحديثِ من أنواع الضبط وأحواله.

ومعرفةُ أصحابِ المفسر الذين يشاركونه السُّكنى في بلده وتمييزهم عن أصحابه الآفَاقِيينَ مُهِمٌّ في أبواب الترجيح.

المفسرون المكيون كمجاهد وابن جبير وعكرمة وعطاء:

أعلم المكيين بالتفسير: مجاهد، وتقدم الإشارة إلى الطرق عنه، وإلى حديثه عن ابن عباس.

وأكثر تفسيره عنايةٌ بالمفرداتِ، وله اجتهاداتٌ في التفسير

(١) البخاري (٣/٢٨/١٩١٦)، مسلم (١/ ٢٣٠/ ٢٧٤).

يخالف فيها، بل شذَّ في مواضِعَ، وهي ـ مع كثرة ما يروى عنه ـ قليلةٌ.

ومما أخذ عليه النقلُ عن بني إسرائيل ما يُستنكَر معناه؛ كما في قصة يوسفَ مَعَ امرأةِ العزيزِ، **قال**: «حلَّ السَّرَاوِيلَ حَتَّى إلِيَتَيْهِ واسْتَلْقَتْ له»[(١)].

وربما كان في بعض تفسيرِهِ مُستمسَك يسير لبعضِ أهلِ البدعِ؛ كالمعتزلة وغيرهم.

قال الذهبي في «السير»: «لمجاهدٍ أقوالٌ وغرائبُ في العلم والتفسير تُستنكرُ»[(٢)].

وقال في «الميزانِ»: «ومِن أنكَرِ ما جاء عن مجاهدٍ في التفسيرِ في قوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩]، قال: يُجلِسُهُ معه على العرشِ».

وما أنكره الذهبيُّ قال به غيرُ واحدٍ من أئمة السُّنَّة، وصححوا الأثر، واعتمدوا عليه؛ كأبي داود، وأحمدَ بنِ أصرمَ، ويحيى بنِ أبي طالب، وإسحاقَ بنِ راهويه، وعبدِ الوهَّابِ الوَرَّاقِ، وإبراهيمَ الحربيِّ، وعبدِ الله ابن الإمام أحمد، والمروزيِّ، وبشرٍ الحافِي، وابنِ جريرٍ الطبريِّ، وأبي الحسن الدارقطنيِّ، **بل قال أحمد بن حنبل**: «قد تلقَّتْهُ العلماءُ بالقَبولِ، نُسَلِّمُ الخبرَ كما جاء»[(٣)].

والحافظُ الناقدُ إذا كان مُكثرًا، والمستنكَرُ من حديثه قلِيلًا جدًّا، فهذا دليل على ضبطه وإتقانه.

---

(١) رواه ابن جرير عن الأعمش عن مجاهد به (١٦/ ٣٦).

(٢) (٨/ ١١).

(٣) «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٠)

ومن المكيين: سعيدُ بنُ جَبيرٍ:

وتقدم الكلامُ على ذكر الرواةِ عنه وبيانُ جلالتِهِ وإمامتِهِ.

ومنَ المَكِّيينَ: عكرمةُ مولى ابن عباس:

وتقدم الكلام عليه أيضًا، في حديثه عن ابن عباس.

ومنهم أيضًا: عطاء بن أبي رباح، وقد تقدم.

وابن جريج له تفسيرٌ حَسَنٌ، وقد سمع حَجَّاجٌ الأعورُ التفسيرَ منه؛ **قال أحمد بن حنبل:** «سمع منه التفسير بالهاشمية؛ وهي التي دون الكوفةِ سماعًا، سمع التفسيرينِ جميعًا»، **قال حَجَّاجٌ:** «أحاديثُ طوالٌ سمعته منه سماعًا، والباقي عَرْضًا وأحاديث أيضًا»[1].

وحديثُ حَجَّاجٍ عنِ ابنِ جُريجٍ في التفسير ليس كتابًا وإنما إملاءٌ، قاله حجاج[2].

المفسرون المَدَنِيُّونَ كزيدِ بنِ أَسلَمَ وأبي العاليةِ ومحمدِ بن كعب:

ويليهم في التفسير طبقة المدنيين:

منهم: زيد بن أسلم، تابعيٌّ كبيرُ القدرِ، وعنه ابنه عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم، ويروي تفسيرَ عبد الرحمٰن: عبدُ الله بنُ وهبٍ وغيرُه، وأخذ تفسيرَه عن أبيه «زيد بن أسلم»، لكنه لا يعزوه إلى أبيه إلا في القليل، وإذا قال المفسرون: «قال: ابن زيد»، فالمراد به عبد الرحمٰن:

(١) «العلل» لأحمد (٢/ ٦٩).
(٢) «العلل» لأحمد (٢/ ٣١٢).

وعبد الرحمٰن، وإن كان ضعيفَ الحديثِ، إلا أنه إمامٌ في التفسير.

وممن أخذ التفسيرَ عن زيد: مالكُ بنُ أنسٍ.

ومن المَدَنِيينَ: أبو العاليةِ رُفيعُ بنُ مِهْرانَ:

وهو مدنيٌّ، ثمَّ بَصرِيٌّ، وقد أخذ التفسيرَ عنِ ابن عباس، وهو من رواة أُبي بن كعب، وراوية تفسيره الربيعُ بنُ أنس، وعن الربيع أبو جعفرٍ، وتقدم الكلام حول الإسناد.

ثم إن الربيعَ ليس منَ المفسرِينَ، بل مِنَ النَّقَلَةِ والرُّواة، وجُلُّ ما يرويه هو عن أبي العالية.

ومن المَدَنِيينَ: محمدُ بن كعبٍ القرظيُّ، وأكثر تفسيره هو من طريق أبي مَعْشَرٍ، ومن طريق موسى بن عبيدة، عن محمد بن كعب، وكلاهما ـ موسى وأبو معشر ـ ضعيفٌ، ونحوُ شَطرِ تفسير القُرظي من طريقهما.

لكن رواية أبي معشر عنه في التفسير حسنةٌ؛ لأنها من كتاب، **قال يحيى بُن مَعْين**: «اكتبوا عن أبي مَعشْرٍ عن محمدِ بن كَعبٍ خاصَّةً التفسير حسن»[1]؛ لأنه يروي عنه التفسير، وهي نسخة معروفة، ذكرها غير واحد من المفسرين؛ كالثعلبيِّ في مقدمةِ تفسيرِهِ، ويُغتفَرُ في التفسير ما لا يُغتفَرُ في غيرِهِ، ثم إن أبا مَعشرٍ مُختصٌّ بمحمَّدِ بنِ كعب، والاختصاصُ قرينةٌ على المعرفةِ والضبطِ، هذا مع أن أبا معشر ضعيفُ الحديثِ.

---

(١) «من كلام ابن معين في الرجال» (٩٠).

والمدينة بلد فقه ورأيٍ، وهي مَنْزل أكثرِ الوَحيِ، ولا يَجسُرُ أحدٌ أن يُظهر فيها قولًا شاذًّا خاصَّةً في الطبقة المتقدمة، لذا لا يمكن أن يظهر قول في القرآن فيهم إلا وهو قول معتبَرٌ عندَ أئمةِ الفقهِ فيهم.

وعندَ تفسير آيات الأحكام يجب النظر في تفسير المدنيين لها قبل غيرهم إلا مسائل الحجِّ، فإذا لم يوجدِ التفسيرُ معروفًا عندهم، فلا ينبغي أن يُحْفَلَ به.

وجُلُّ تفسيرِ الحجازيينَ في الأحكام لا يخرج عن قول الصحابة وظواهر الأدلة من السنة، وكل تفسيرهم لا يخرج عن لغة العرب.

وإطباق الحجازيين في التفسير على حكم معين، قرينة على إعلال المرفوع المخالف عند غيرهم في المسألة المنظورة نفسها.

وكثيرًا ما يَعجِزُ الناقدُ عن بيانِ وجهِ إعلاله لحديثٍ؛ لأن السبرَ لسانٌ ناطق لا يسمعه إلا السابرُ.

والمفسرون العراقيونَ؛ كمسروقٍ، وقتادةَ، والحسنِ، وعطاءٍ الخراسانيِّ ومُرَّةَ والضحاكِ ومقاتلٍ وغيرهم ـ: أكثر تفسيرًا للألفاظ من المدنيين؛ لأن استعجام الألفاظ عليهم أكثر من الحجازيين أهل السليقةِ والفصاحةِ، وكثرةُ المرويِّ عنهم في ذلك لا يعني تَقَدُّمَهُم في التفسير على غيرهم.

ولهذا تجد في كتابات أهلِ العلمِ منَ الأعاجم في كثير منَ الفنون من الاسترسالِ والتفصيلِ ما لا يستحسنه العلماءُ العربُ الأقحاحُ، وما نشأتِ الأقوالُ الشاذَّةُ في التفسير وغيره إلا بمغايرة اللفظِ المنقولِ عن الصدرِ الأولِ إلى لفظ يقاربه أقرب إلى أفهام الآخرين، ثم يتحول اللفظ المقرَّب إلى مقرَّب آخر ثم آخر حتى يستحيل.

والتفسير المنقول بواسطة الكوفيين الثقاتِ جيدٌ؛ فإنهم من أَشَدِّ الناس ذَمًّا للرأي في القرآن.

المفسرون العراقيون؛ كمسروقٍ والشعبيِّ وأبي وائلٍ:

ويليهم طبقةُ المفسرينَ العراقِيينَ:

منهم: مسروقُ بنُ الأجدعِ، روى عنه الشعبيُّ وأبو وائل، وهو منَ الرواةِ عنِ ابنِ مسعودٍ.

ومنهم: قتادةُ بنُ دِعامةَ السَّدوسيُّ: أكثر التابعين تفسيرًا بعد مجاهد، بل إن شطرَ تفسيرِ التابعينَ وزيادة عنهما، وتفسير قتادة جُلُّه صحيحٌ، أكثره يرويه عنه سعيدُ بنُ أبي عَرُوبةَ، والبقيةُ يرويه عنه مَعمرُ بن راشدٍ الأزديُّ، وهم ثقاتٌ حُفَّاظٌ.

وكان مالكُ بنُ أنسٍ يأخذُ على مَعمرٍ روايتَهُ التفسيرَ عن قتادةَ، **وكان يقول**: «نِعمَ الرجلُ مَعمَرٌ لولا روايتُهُ التفسيرَ عن قتادةَ»[(١)]، وذلك أن حديثَهُ عن العراقيين فيه ما فيه. والمتقدمون من أهل المدينة لا يحفلون بأقوال أهل العراق والشام ومصر.

وثمَّةَ شيءٌ آخَرُ يسيرٌ جدًّا منَ المروياتِ عن قتادةَ يرويه غيرُ سعيدٍ ومَعمَرٍ؛ كسعيدِ بن بشير وغيره، وهو صحيحٌ أيضًا، ولا يحمل قولي: إن قوله صحيحٌ كلُّهُ، فيقف الإنسانُ على بعض المروياتِ من طريق مَعمَرٍ، وغيرُ طريق سعيد بن أبي عَرُوبةَ، فيجد فيه ضعفًا، ولكن بالسَّبْر فإن جميع تفسير قتادة صحيحٌ، ولا يوجد لديه قولٌ شاذٌّ.

(١) «المعرفة» للفسوي (٢/ ٨٢٠).

وسعيد بن أبي عَرُوبةَ لم يسمعِ التفسيرَ من قتادةَ، قاله يحيى بن سعيد[١]، ولعل حديثه عنه من كتاب دُفع إليه، ولكن سعيد بن أبي عروبة لم يَكتُبْ عن قتادةَ شيئًا، فقد روى البخاريُّ في «الضعفاء» **عن قريش بن أنس قال**: «حَلَفَ لي سعيدُ بنُ أبي عَرُوبةَ أنه ما كتب عن قتادةَ شيئًا قط، إلا أن أبا مَعشَرٍ كتب إليه أن يكتب له تفسيرَ قتادةَ، فقال: يريد أن يكتب عني التفسيرَ»[٢].

ويحيى بن مَعِينٍ يقدم تفسيرَ سعيدٍ عن قتادةَ على تفسيرِ شَيبانَ عن قتادة[٣].

ومن سمع من سعيد قبل الهزيمةَ فسماعُهُ صحيحٌ، وقد سمع رَوحُ بنُ عبادةَ من سعيدٍ التفسيرَ قبلَ الهزيمةِ، كما قاله رَوحٌ لأحمدَ بن حنبلٍ[٤].

والهزيمةُ كانت سنة خَمسٍ وأربعينَ ومائةٍ، وهي هزيمةُ إبراهيمَ بن عبد الله بن الحسن الذي كان خرج على أبي جعفر.

ومن سمع منه بالكوفة؛ كمحمدِ بن بِشرٍ، وعبدةَ؛ فسماعُهُ جيدٌ، فسعيدٌ قَدِمَ الكُوفةَ مرتينِ قبل الهزيمةِ، قاله أحمدُ بن حنبل[٥].

وقتادة لم يرو عن أحد من الصحابة إلا عن أنس سماعًا؛ كما قاله أحمدُ، وصحَّحَ سماعَهُ من ابن سَرْجَسَ أبو زُرعةَ، وصحَّحَ سَماعَهُ من أبي الطفيل ابنُ المَدِينيِّ.

وقد أخذ عنِ الحسنِ البصريِّ التفسيرَ والفقهَ والوعظَ وغيرَهُ،

---

(١) «الجرح والتعديل» (١/ ٢٤٠).
(٢) (٥١).
(٣) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٥١٦).
(٤) «العلل» لأحمد (٣/ ٣٢١).
(٥) «العلل ومعرفة الرجال» (٨٦/ ١/ ١٦٣) برواية ابنه عبد الله.

وهو من أكبرِ شيوخه، وقد أكثر في تفسيرِه منَ الوعظِ؛ كالحَسَنِ، وأكثرُ تفسيره لا يعزوه لأحدٍ؛ بل يفسِّرُ القرآن بما يعلمه.

وله معرفةٌ بالناسخِ والمنسوخِ أكثرَ من غيره من التابعين من أهل طبقته.

تفسيرُ الحَسَنِ البَصريِّ:

ومنهم الحسن البصري: من كبار أئمة السلف، متساهِلٌ في النقل، والإرسالِ، ويميل في التفسير إلى الوعظِ، وما يروى عنه في التفسير في آياتِ العذابِ والوعدِ والوعيدِ أكثرُ من غيره، وتفسيره يكاد يخلو منَ الأحكام، وهو أكثرُ المفسرينَ منَ التابعينَ تفردًا في تفسير آيات الأحكام وفي بعض مسائلِ الغيبياتِ ـ والله أعلم ـ والسبب في ذلك: أن الحَسَنَ البصريَّ قد تشبَّث به المعتزلةُ ونسبوه إليهم، وأكثروا من النقل عنه، ولقِلَّةِ عنايةِ المعتزلةِ بالأسانيد والرواية؛ لأنهم لا يعتدُّون بها مجردةً عن الدليل العقليِّ، فلذلك لم يعتنوا بها، ولم ينقوا الأسانيد عن الحسن، وإنما تشَبَّثوا بالحكايات التي تُوافق أصولهم، ولذلك يُنسب في كتب المعتزلة في التفسير إلى الحسن ما لا ينسب إلى غيره من الغرائب والمفردات، ولذلك يجب أن يَحذَرَ الباحث مما يُحكى عن الحسن البصري من شذوذات في التفسير مما لا يوافق غيره، ولا بد من النظر في الأسانيد، ويشدِّد في مرويات الحسن ما لا يشدِّد في غيرها، سيَّما وهو يرى الرواية بالمعنى ويكثر منها.

وفي مسائل الأحكام له نحوٌ من مائة مسألةٍ يتفرد بها، وكثير منها تُنْسب إليه في بطون الكتب بلا إسناد، وهي مما لا ينبغي للعالم أن يلتفت إليها من وجهين: مخالفة المتفق عليه، وكونها تُنسب بلا حجة

ولا سند، ولا ينبغي أن يؤاخذ أحدٌ بشيء إلا بعد ثبوته بالسند إليه، هذا مقتضى العقل، ومنطوق النقل.

والحَسَن مع جلالته وفقهِهِ وسَعَةِ علمه إلا أن تفسيرَ أصحاب ابن عباس ـ كمجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير وطاووس وعطاء وجابر بن زيد ـ يُقَدَّمُ على تفسيره، بل كان الحسن نفسه يَحفظ لهم قَدرَهُم، **قال سفيان: سمعت أيوبَ يقول:** «لو قلتُ لك: إن الحَسَنَ ترك كثيرًا من التفسير حين دخل علينا عكرمةُ البصرةَ حتى خرج منها، لصدقتُ»[(١)].

ومع معرفة سفيانَ الثوريِّ تفسيرَ الحَسَنِ وروايتِهِ، وقربِهِ منه، إلا أنه يعتمد على تفسير الحجازيين، ويُوصِي بالأخذ عنهم.

وراوية تفسيره: قتادةُ؛ فقد روى عنه نحوَ ثُلُثِ تفسيرِهِ، ورواه عنه مَعمَر بنُ راشدٍ، وبقية تفسيره متفرِّق في الرواة.

ولإسحاقَ بنِ الربيعِ عن الحَسَنِ أحاديثُ حِسَانٌ في التفسيرِ، قاله عمرو بن علي، نقله ابن أبي حاتم عنه في «الجرح والتعديل»[(٢)].

تفسير عطاءٍ الخراسانيِّ:

ومنهم عطاءٌ الخراسانيُّ: وهو بصريٌّ أقام بخراسانَ، وإليها نُسب، صدوقٌ، في حفظه سوءٌ، وقد تقدم الكلامُ على طُرقِ التفسيرِ إليه في أسانيد التفسير عن ابن عباس رضي الله عنهما.

---

(١) «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٣٧٥).
(٢) (٢/ ٢٢٠).

تفسير مُرَّةَ بنِ شَراحيلَ الهمدانيِّ:

ومنهم مُرَّةُ بن شراحيل الهمداني: كان عابدًا صالحًا، ولكثرة عبادته قيل له: مُرَّةُ الطيبُ، ومُرَّةُ الخيرِ، أخذ عن أُبيِّ بنِ كعبٍ وعُمرَ بنِ الخطَّابِ، وروى عن ابن مسعود، وغيره، وروى عنه الشعبي والسدي وغيرهم، وقد تقدم الإشارة إليه.

وسفيانُ الثوريُّ: ممن أخذ تفسيرَ مجاهدٍ من المكيينَ، وهم أضبَطُ الناسِ له، **قال سفيان**: «سمعتُ تفسيرَ مجاهدٍ منَ المكيينَ»[١].

* من يشابه المكيين قوة في التفسير:

ثَمَّة جُملةٌ منَ المفسرِينَ من غير المَكِّيينَ من يقاربهم في التفسيرِ؛ كطاووسِ بنِ كَيسانٍ اليَمَانِيِّ، وقد روى عنه ابنه عبد الله، وروى عنه شيئًا مجاهدُ بنُ جبرٍ، وكذلك عمرٌو، وطاووسٌ بصيرٌ بالأحكام، ويلي سعيدَ بنَ جُبيرٍ في معرفة آيات الأحكام.

وكذلك عامرٌ الشَّعْبِيُّ، وله تفسيرٌ يسيرٌ حَسَنٌ، وأجودُ تفسيره: ما يُعتمَدُ فيه على أشعار العربِ، فقد كان أحفظَ التابعين للشعر.

من يلي تلك الطبقات كالنَّخَعِيِّ والضَّحَّاكِ والسُّدِّيِّ ومقاتلٍ وأبي صالح:

ومن المفسرين ممن هم بعد أولئك:

إبراهيمُ النخعيُّ، وهو جليلُ القدرِ، لم يسمع من أحدٍ منَ الصحابة، وإنما عدّه بعضُ الأئمةِ من جملةِ التابعين؛ لرؤيته عائشةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا،

---

(١) «التاريخ» لابن أبي خيثمة (ق/ ٢٣/ب).

وله في التفسيرِ يَدٌ، وخاصَّةً في تفسيرِ آياتِ الأحكامِ، وهو أكثر التابعين في ذلك على الإطلاق.

راوية حديثه مُغيرةُ بنُ مِقْسَمٍ؛ فقد روى نَحوَ شَطرِ تفسيرِهِ، وروى كذلك منصورُ بنُ المعتمرِ شيئًا ليس بالقليل عنه.

وتفسيرُهُ المنقولُ عن ابن مسعود صحيحٌ، إذا صَحَّ إليه السندُ، وغالبه صحيحٌ، وأما تفسيرُهُ من تلقاء نفسه فيما يوافق اللسان العربي، فهو دون أقرانه مرتبةً، وقد كان يلحَنُ في كلامه.

تفسير السُّدِّيِّ الكبيرِ:

من المُفسِّرينَ السُّدِّيُّ الكبيرُ: وتفسيره جَمْعٌ، كما جمع ابن إسحاق السيرة، وهو ثقة في نفسِهِ، إلا أنه لم يسمع من ابن عباس ولا ابن مسعود.

وتقدم الكلامُ على مَن روى عنه وأسانيدِهِ إلى ابن عباس وابن مسعود.

تفسيرُ الضَّحَّاكِ بنِ مُزاحِمٍ الهلاليِّ:

ومنهم الضَّحَّاكُ بنُ مُزاحِمٍ الهلاليُّ: وهو من كبار مفسري التابعين، وجُل تفسيره من طريق جُويبر بن سعيد عنه، وجويبر ضعيف جدًّا، لكن روايته من كتاب، وليس له من ضبط الصدر شيءٌ يستحق أن يرفع به، وله معرفة بالمعاني وأحوال الناس، وإنما رُفع في التفسير خاصَّةً لنسختِهِ التي يرويها عنِ الضَّحَّاكِ، **قال أحمدُ بن سيار المروزي**: «له رواية ومعرفة بأيام الناس، وحاله حَسَنٌ في التفسيرِ، وهو لينٌ في الروايةِ، حَسَنٌ في التفسير».

وفي تفسيره عن الضحاك دخيلٌ يُستنكَرُ، يعرف بمخالفته لتفسير

الأئمة، وقد استنكر بعضَ مروياتِهِ ابنُ المَدينيِّ وابنُ حِبَّانَ، ولعلهما قصدا مرفوعاته إلى النبيِّ ﷺ.

وحديثُ الضَّحَّاكِ عن ابن عباس وغيره من الصحابة مرسَلٌ، وقد أخذ تفسيرَ ابن عباس من سعيد بن جبير، وتفسير الضحاك غير المرفوع ـ ما لم يخالف ـ مقبولٌ حَسَنٌ.

روى ابنُ جريرٍ الطبريُّ في «تفسيره» **عن عبد الملك بن ميسرة قال**: «لم يلقَ الضحَّاكُ ابنَ عباس، وإنما لقي سعيدَ بن جُبيرٍ بالري، وأخذ عنه التفسير»[(١)].

ويروي عُبيدُ بنُ سُليمانَ الباهلي عن الضحاك التفسيرَ أيضًا، وفي روايته لين.

ولجويبر عن الضحاك مروياتٌ يرفَعُها إلى النبيِّ ﷺ يشدد فيها، وليست هي من نسختِهِ، وقد أنكرها عليه أحمدُ بنُ حنبلٍ، **قال**: «جويبر ما كان عن الضحاك، فهو ذاك أيسر، وما كان عن النبي، فهي منكرة».

وقال عنه أحمد أيضًا: «ما لم يسند إلى النبي ﷺ، فلا بأس بحديثه»[(٢)].

تفسيرُ مقاتلِ بنِ سُليمانَ:

ومنهم مقاتل بن سليمان: وهو في نفسِهِ ضعيفٌ واهٍ، وقد أدرك

---

(١) (١/ ٩١).
(٢) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٧٤).

الكبارَ منَ التابعينَ، وهو فصيحُ اللسانِ سيئُ المَذهبِ، يؤخذ من تفسيره ما وافقَ اللسانَ العربيَّ، وله شذوذاتٌ في التفسيرِ كثيرةٌ.

وروى تفسيرَ مقاتل هذا عنه أبو عِصْمَة نُوحُ بن أبي مريم الجامع، وقد نسبوه إلى الكَذِبِ، ورواه أيضًا عن مقاتلٍ هذيلُ بنُ حبيبٍ، وهو ضعيفٌ، لكنه أصلَحُ حالًا من أبي عِصمَةً.

تفسيرُ مقاتلِ بنِ حَيَّانَ:

ومنهم مقاتل بن حيان: من طريق محمد بن مزاحم وغيره، عن بكير بن معروف عنه، ومقاتل هذا صدوق.

وربما أخذ التفسير من مجاهدٍ والحَسَنِ والضحَّاكِ؛ كما رواه عنه الشافعي[1]، وعنه ابن جرير[2]، عن معاذ بن موسى، عن بكير، عنه.

تفسير أبي صالح باذام:

وأبو صالح باذام: لا يُعتدُّ بقوله في التفسيرِ إذا انفرَدَ، وليس له معرفةٌ به، وكان مجاهدٌ ينهى عن تفسيره، وزجره الشعبيُّ حينما فسَّر القرآنَ؛ إذ كيف يفسره وهو لا يحفظه؟!

والمفسر الحافظ أضبَطُ وأدَقُّ لتفسيره من غير الحافِظ، وذلك أن القرآن يُشبِهُ بعضُهُ بعضًا ويؤيدُ بعضُه بعضًا؛ قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا﴾ [الزمر: ٢٣]، والحفظ يجعل المفسر أشد استحضارًا للمتشابهات من غيره.

روى ابن جرير[3] عن سعيد بن جبير: «﴿كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا﴾ يشبه بعضُهُ بعضًا، ويُصَدِّقُ بعضُه بعضًا، ويدل بعضُهُ على بعضٍ».

---

(١) «أحكام القرآن» (٢/ ١٤٨).

(٢) (١١/ ١٩١).

(٣) (٢١/ ٢٧٩).

وهذه التفاسير: تدور عليها أسانيدُ كتبِ التفسيرِ المسنَدةِ، ولم أُرِدْ الاستقصاءَ والاستيعابَ، وإنما قَصَدتُّ الكلامَ على أصولِ التفسيرِ عن الصحابة والتابعين، وبيان منهج النقاد في الحكم على هذه الأسانيد، ومراتب تلك الأسانيد من جهة القوة والضعف، وتفاوتها في وجوه التفسير بتفاوت أصحابها في الرُّسوخ في العلم، ومعرفة لغة العرب.

وتلك الأسانيد منثورةٌ في كتب التفسير المسنَدَة؛ **قال الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ اللهُ **في كتابه: «أسباب النزول»**: «ومدارُ أسانيدِ التفسيرِ عن الصحابة وعن التابعين تُوجَد في الكتبِ الأربعةِ: ابن جرير الطبري، وعبد بن حُميد، وابن المنذر، وابن أبي حاتم». **قال**: «وقليلٌ ما يَشِذُّ عنها». وهذا صحيح؛ فمن تأمل الكتبَ المصنفةَ في الأسانيدِ، وجد أنه لا يكاد يوجد من ألفاظ التفسير مما ليس في هذه الكتب، وإن وقع التغاير في بعض الألفاظِ قد يكون دَخَلَهُ بعضُ الغلطِ والتصحيفِ؛ **كما قال الحافظُ الذهبيُّ** رَحِمَهُ اللهُ **عن أمثال صُحف التفسير**: «وهذه الأشياء يدخلها التصحيف؛ لا سيَّما في ذلك العصرِ، لم يكن حدث في الخطِّ بعدُ شَكْلٌ ولا نَقْطٌ»[(١)].

وقد يُروى بعضُ التفسيرِ عن عبدِ اللهِ بنِ عبَّاسٍ، أو مجاهدِ بن جبر، بلفظٍ مشابهٍ رسمًا مغايرٍ معنًى؛ وهذا بسبب عدم نقط الكتب؛ فيسبق لفظٌ في ذهنِ الناسخ على لفظ؛ وينبغي أن يتنبَّه لأمثال هذه المسائل.

وكتب التفسير التي اعتنت بالأسانيد كثيرة؛ كـ: «تفسير ابن جرير

(١) «السير» (١١/ ٤٠٢).

الطبري»، و«عبد بن حميد»، و«تفسير ابن أبي حاتم»، و«ابن المنذر»، و«تفسير الإمام أحمد»، و«تفسير إسحاق بن راهويه»، و«آدم بن أبي إياس»، و«تفسير ابن شاهين»، و«تفسير ابن مردويه»، و«تفسير سعيد بن منصور»، و«تفسير عبد الرزاق»، و«تفسير ابن ماجه»، وغيرهم من الأئمة، وثمة عشراتُ التفاسيرِ المسندةِ؛ تقرُب من خمسينَ تفسيرًا، أكثرُها مفقودٌ وجُلُّ ما فيها موجودٌ؛ لأن كتبَ التفسير المسندة يتكرر ما فيها، ويتمم بعضُها بعضًا.

مسألتان:

وقبل الختام هنا مسألتان يحتاج إليهما:

الأولى: هل للإنسان أن يفسر القرآن على وجه لم يُسبق إليه أم لا؟

جوابه: نعم، له ذلك. وقد تكلم على هذه المسألة الشنقيطيُّ رحمه الله في تفسيره، وأورد فيه ما رواه البخاريُّ من حديث علي بن أبي طالب أنه قال: «إن ممَّا تَرَكَهُ النبيُّ ﷺ قال: **(إِلَّا فَهْمًا يُؤْتِيهِ اللهُ** عز وجل **عَبْدًا فِي كِتَابِهِ)**»، وهذا دليلٌ على أن الإنسانَ له أن يفسر القرآن على وجهٍ لا يعارِضُ شيئًا صريحًا منَ الكتابِ والسُّنَّة، أو ما أُجمع على تأويله.

الثانية: الإسرائيلياتُ، وهي نسبةٌ إلى نبيِّ اللهِ «إسرائيلَ»، ومعناه في العبرية: عبد الله، أو صَفوةُ اللهِ، والمَعْنيُّ بذلك نبيُّ الله يعقوبُ، وقد سمَّاهُ الله بذلك؛ فقال: ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسۡرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦ﴾ [آل عمران: ٩٣]،، الآية.

والإسرائيليات عند المكيين أكثر من غيرهم.

وهي في التفسير كثيرةٌ، وقد عُرِفَ عن بعضِ الصحابةِ من له رواية للإسرائيلياتِ؛ كعبدِ اللهِ بنِ عبَّاسٍ، وجاء عن أُبَيِّ بنِ كعب شيء قليل عن أهل الكتاب.

وبالجملة: فمَنِ اشتهر عنه القربُ من أهل الكتاب، ثم دخل الإسلام كعبدِ اللهِ بنِ سَلَامٍ، وكعبِ الأحبار ووهبِ بن مُنبِّه، فعبد الله وكعب هؤلاء كانوا يهودًا ثم أسلموا؛ فاعتنَوْا بحكايةِ ما لديهم من علم من أهل الكتاب مما يوافق كلام الله سبحانه وتعالى، ونقل عنهم الكثير من الأئمة من الصحابة والتابعين، وممن جاء بعدهم، فهؤلاء أجودُ سياقًا وضبطًا لمعرفتهم بدينهم وعقيدتهم.

* المُكثرونَ من روايةِ الإسرائيلياتِ منَ التابعين:

من أكثرِ التابعينَ روايةً للإسرائيلياتِ: السُّدِّيُّ، ومحمدُ بن كعبٍ القرظيُّ، وسعيدُ بنُ جبيرٍ، وأبو العاليةِ رُفَيْعُ بنُ مِهْرانَ؛ فإنهم من المكثرين في الرواية عن أهل الكتابِ، ويوجدُ شيءٌ يسيرٌ عند مجاهد بن جبر؛ **كما قال أبو بكرِ بنُ عَيَّاشٍ**: «قلتُ للأعمشِ: ما هذه المخالفةُ في تفسير مجاهد بن جبر؟ فقال: إنه يأخذ شيئًا من أهل الكتاب».

وإن من الغلط طرحَ هذه الرواياتِ؛ فالنبيُّ ﷺ لم يطرحها، وقد رَوَى ابن ماجه أن النبيَّ ﷺ استَمَعَ لبعضِ أقوال عبد الله بن سَلَامٍ رضي الله عنه فيما يجده في التوراة منها ساعة الجمعة، ومنها بعض القصص مما قد

اعتمد عليه بعض الصحابة؛ كما جاء في تأويل قصة سُليمانَ مع الجنِّ، وغيره مما لم يأتِ فيه نصٌّ في كلامِ النبيِّ ﷺ، وقد قال النبيُّ ﷺ: **(حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ)**[1].

❁ ❁ ❁

(١) رواه البخاري (٣٤٦١/ ٤/ ١٧٠).

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة